الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي طاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

اثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية –

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الدكتور:

بختي نزيهة حجماوي توفيق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	حجماوي توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	العكلي الجيلالي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	محمود العوني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع, ثم أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف "**حجماوي توفيق**" نظرا لمجهوداته ونصائحه القيمة وتوجيهاته التي لم يبخل بها

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر المقاس بالناتج المحلي الإجمالي, خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2022 من خلال دراسة تحليلية, وذلك باستخدام مجموعة من مؤشرات تطور النظام المصرفي، وقد تم تجميع المعلومات من موقع البنك الدولي وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النظام المصرفي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في البلد، كما أن نسبة رأسمال البنوك إلى أصولها حققت نسب سنوية متذبذبة مما قد يؤثر على قدرة البنوك على تحمل المخاطر المالية وضمان استمرارية عملياتها بشكل صحيح.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي, النمو الاقتصادي, الجزائر.

Through this study, we aim to understand the impact of the banking system on economic growth in Algeria, as measured by Gross Domestic Product (GDP), from 1999 to 2022 through an analytical approach. We utilized a set of indicators to analyze the evolution of the banking system, gathering information primarily from the World Bank. Our findings indicate that the banking system contributes positively to economic growth in Algeria. However, loans directed towards the private sector constitute only a small proportion of the GDP, negatively affecting private sector economic activity in the country. Additionally, the capital adequacy ratio of banks has shown fluctuating annual percentages, potentially affecting their ability to manage financial risks and ensure operational continuity effectively.

Keywords: banking system, economic growth, Algeria.

قائمة المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الملخص	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ ب ج د ه
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والنمو الاقتصادي	**40-01**
تمهيد	01
المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المصرفي	**14-02**
المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي	04-02
المطلب الثاني: خصائص و مؤشرات تطور النظام المصرفي	07-04
المطلب الثالث: نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري	12-08
المطلب الرابع : الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري	14-12
المبحث الثاني: أدبيات حول النمو الاقتصادي	**32-15**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	18-15
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و قياسه	25-19
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	27-25
المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر و محدداته	32-28
المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي	**40-33**
المطلب الأول: دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي	34-33
المطلب الثاني: مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثالث: اتجاه العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي	38-36
المطلب الرابع: مؤشرات التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	40-39
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي	**71-41**
تمهيد	42
المبحث الأول: دراسات سابقة	**47-43**
المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية	47-43
المطلب الثاني: دراسات السابقة الأجنبية	57-48
المبحث الثاني: أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر	**71-58**

المطلب الأول: الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	59-58
المطلب الثاني: الائتمان المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	61-60
المطلب الثالث: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي	64-62
المطلب الرابع: رأسمال البنوك إلى مجموع أصول البنوك	66-65
المطلب الخامس: القروض غير المؤدية	68-67
المطلب السادس: معروض النقود	71-68
الخاتمة	76_74
قائمة المراجع	80_78

قائمة الجداول:

الجدول 01_01: المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر:	12
الجدول رقم01-02: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:	18
الجدول رقم 01_03:الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 2014 إلى غاية 2022	29
الجدول رقم 02-01: أهم الدراسات السابقة:	57-53
الجدول رقم02 -02: نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2021:	58
الجدول رقم02-03: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من1999 إلى 2022	61-60
الجدول رقم02-04: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي والنسبة المئوية للفترة من 1999- 2018:	62
الجدول رقم02-05: نسبة رأسمال البنوك إلى أصوله في الجزائر من الفترة 2009 إلى غاية 2020:	65
الجدول رقم02-06: نسبة القروض غير المؤدية لإجمالي القروض في الجزائر وهذا في الفترة من 2009_2022:	67
الجدول رقم 02_07: نمو النقود بمعناها الواسع:	68

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01-01: مكونات النظام المصرفي	04
الشكل رقم 01_02: نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول أقل نموا وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD للفترة من 2000إلى 2022:	22
الشكل رقم01-03: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أقل نموا وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD للفترة من 2000إلى غاية2022:	23
الشكل رقم 01-04: الناتج المحلي في الجزائر للفترة من 2000-2022:	30
الشكل رقم 01_05: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000_2022:	31
الشكل رقم02-01: نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:	59
الشكل رقم02-02: تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي:	61
الشكل رقم02-03: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية والدولار الأمريكي:	63
الشكل رقم02-04: نسبة رأس المال إلى أصول البنوك للفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سنة 2020	66
الشكل رقم02-05: نسبة القروض المصرفية المتعثرة إلى إجمالي القروض(%):	67
الشكل رقم02-06: النقود بمفهومها الواسع في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية لنمو:	69

مقدمة:

في كل اقتصاد يلعب النظام المصرفي دورا مهما وأساسيا في تحقيق النمو ورفع مؤشرات التنمية الاقتصادية, وهذا عن طريق تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين ومنح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والأفراد، وتوفير القروض لتمويل المشاريع والاستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي. كما يعزز النظام المصرفي خلق فرص العمل من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في زيادة الإنتاجية , بالإضافة إلى ذلك، يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في تسهيل عمليات الدفع والتحويلات, وتوفير الخدمات المالية الأخرى التي تدعم النشاط الاقتصادي بشكل عام.

فقد حظيت العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي باهتمام واسع على مدى عقود من الزمن نظرا لأهمية النظام المصرفي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي, والذي تعبر زيادته عن زيادة الثروة في بلد ما . فأي ضعف في هذا النظام المصرفي يؤدي إلى أزمات اقتصادية كبيرة .

ومنه بذلت السلطات الجزائرية كل جهدها لإصلاح النظام المصرفي الجزائري, حيث ساهمت هذه الإصلاحات في فتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص لزيادة مستوى المنافسة في القطاع وتحسين أداء المصارف, كما سعت إلى وضع نظام متكامل وكل هذا من أجل التخلص من التبعية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود, فكانت لهذه الإصلاحات مجموعة من الآثار الايجابية على النظام المصرفي الجزائري والمتمثلة في تحفيز الإنتاجية والابتكار, وتعزيز الشفافية والنزاهة داخل القطاع المصرفي، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة بين البنوك والمستثمرين. كما تهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين الهيكلة والإدارة داخل المؤسسات المالية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية بفعالية أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الإصلاحات في زيادة توفر الائتمان وتحسين الخدمات المالية المتاحة للمواطنين والشركات. وهذا بدوره يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي للأفراد والمؤسسات على حد سواء و علاوة على ذلك تساهم هذه الإصلاحات في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، مما يعزز من مكانة الاقتصاد الوطني بشكل عام ويعزز من جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و من أجل التعمق في هذا الموضوع ومعالجته من جوانبه النظرية والتطبيقية يتم طرح الإشكالية الرئيسية

الإشكالية:

و من هذا المنطلق وبناءا على ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي كالتالي:

ما مدى مساهمة النظام المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999_2022 ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي سؤال فرعي والمتمثل في:

_ هل توجد علاقة بين مؤشرات النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضية:

_ توجد علاقة ايجابية ببين مؤشرات النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

تباينت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها ما يلي:

_ علاقة الموضوع بطبيعة التخصص الجامعي.

_ الميول الشخصي وأهمية الموضوع و كذا الجدل القائم حوله.

_ دراسة وتحليل مؤشرات تطور النظام المصرفي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

_ الإلمام بالجوانب النظرية لكل من النظام المصرفي والنمو الاقتصادي والعلاقة المفسرة لهم .

_ التعرف و تحليل أهم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري وربطها بالنمو الاقتصادي في البلاد.

_ تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور النظام المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

_ توضيح أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في الجزائر وبعض الدول العربية وحتى الأجنبية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لدراسة الموضوع والإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على أكثر من منهج :

المنهج التاريخي: والذي تم الاستعانة به في تتبع تطور النظام المصرفي الجزائري من الاستقلال إلى الوقت الحالي والإصلاحات التي مر بها

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدامه لوصف المفاهيم النظرية لكل من النظام المصرفي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما, وتحليل مؤشرات تطور النظام المصرفي في الجزائر.

تقسيمات البحث:

يحتوي هذا البحث على فصلين بإضافة إلى مقدمة وخاتمة تضم أهم النتائج المتحصل عليها. بحيث خصص الفصل الأول للإلمام بالجانب النظري للدراسة, أما الفصل الثاني يتضمن الدراسات السابقة والجانب التطبيقي المتمثل في الدراسة التحليلية.

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للنظام المصرفي والنمو الاقتصادي, تضمن ثلاثة مباحث بحيث المبحث الأول ضم مفاهيم حول النظام المصرفي, والمبحث الثاني يحتوي على أدبيات النمو الاقتصادي, أما المبحث الثالث فتطرق إلى العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: جاء بعنوان دراسة تحليلية لأثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر, وتضم مبحثين أحدهما ضم الدراسات السابقة لمجموعة من الدول ولفترات زمنية مختلفة, أما المبحث الأخر فخصص لدراسة تحليلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المصرفي

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

لطالما أخذت العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي حيز كبير من الاهتمام والجدل, وذلك لكثرة الاختلاف بين التيارات الفكرية الاقتصادية من ناحية, والنتائج المتباينة بين الدراسات التي تهتم بهذه العلاقة من ناحية أخرى, بحيث يمثل النظام المصرفي حجر الأساس في عملية النمو الاقتصادي, فيتأثر هذا الأخير بأداء النظام المصرفي من خلال توفير التمويل والائتمان للشركات والأفراد, ودعم الاستثمار والابتكار, وتحسين الكفاءة في توزيع الموارد المالية.

ومن أجل التعمق والإلمام بالإطار النظري لهذين المفهومين و العلاقة بينهما, سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المصرفي.

المبحث الثاني: أدبيات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي ويختلف هذا النظام المصرفي من بلد إلى آخر حسب نوع النظام السائد فيه, فوجود نظام مصرفي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي, بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم,واهمية, وخصائص, ومؤشرات النظام المصرفي,بالإضافة إلى نشأة, وتطور النظام المصرفي الجزائري,وكذا أهم إصلاحاته .

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي ومكوناته:

مفهوم النظام المصرفي:

لقد تعددت المفاهيم حول النظام المصرفي, من أهمها ما يلي:

_يعرف النظام المصرفي"بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية, وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان, وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة [1]

_ كما يعرف أيضا على أنه: ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين, والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات,والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة .[2]

- يمثل النظام المصرفي جزء من أهداف حسن إدارة وتسيير شؤون الدولة, باعتباره احد أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية, تسعى السلطة نقدية إلى تطبيق الأنجع من الضوابط والقواعد القانونية السارية والتي تحكم وتقيد العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف بغية تحقيق الاستقرار النقدي, والسير الحسن لعملها وفق الخطط الموضوعية ,خاصة بعد اتساع نشاطها والتي تعد الداعم الرئيسي للمشاريع الاقتصادية, ولا يوجد سبيل آخر لتطوير النظام المصرفي سوى مواكبة التطورات العالمية في هدا المجال إذ أنه يتسم بالتغير والمرونة النابعة من تعلقه بالجانب الاقتصادي للدولة .[3]

---

[1] عبد الله خبابه, الاقتصاد المصرفي, دار الجامعة الجديدة للنشر, الأزاريطة–الإسكندرية 2023,ص 266.

[2] هدى زمولي, عواطف مطرف, مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية , مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال,المجلد 04 العدد02 ,الجزائر ,ديسمبر 2021, ص 269.

[3] محمد سلمان شكير, سلمى جاسم خليف . آليات تطوير النظام المصرفي , مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, المجلد29/العدد2021/12,العراق,ديسمبر 2021, ص204 .

مكونات النظام المصرفي:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي, وهو بنك البنوك ويتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية و المصرفية, ويشرف على تنفيذها وفقا للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. فضلا عن مجموعة من المصارف التي يشرف عليها البنك المركزي, وتشمل على المصارف التجارية, والمتخصصة, إضافة إلى المصارف الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية, حيث أنها تحرم الربا, وهي ليست واسعة الانتشار, فالبنك الإسلامي لا يعتبر تجاريا, لأنه لا يتعامل بالفائدة, ويمول حسب عمليات الادخار ويمكن التعرف على هذه البنوك بشكل مختصر من خلال ما يلي: [1]

البنك المركزي: للبنوك المركزية مجموعة من الخصائص و المتمثلة في احتكار مسألة وسائل الدفع القانونية والسيطرة العامة, وفي معظم الحالات ملكية البنك, إمكانية إنشاء وسائل قانونية للدفع دون مخاطر سيولة أو مخاطر التخلف عن السداد والتعامل فقط معا البنوك والحكومة وليس معا الشركات.[2]

المصارف التجارية: هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين تتلقى الودائع وتهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة من خلال تقديم الخدمات المصرفية, وبذلك فإن البنوك التجارية هي أحد المؤسسات المالية الإبداعية التي تستهدف الحصول على الربح.[3]

المصارف المتخصصة: وهي بنوك متخصصة في تمويل قطاع اقتصادي معين المجال متوسطة أو طويلة على عكس قروض أو استثمارات بينها تشمل مصادر أموالها على رؤوس الأموال الممتلكة أو حقوق الملكية.[4]

المصارف الإسلامية: تختلف نشاطات المصارف الإسلامية عن تلك التي تقوم بها البنوك التقليدية من حيث عدم تحديد سعر الفائدة مسبقا في عمل المصارف الإسلامية, وإن عمل المصارف الإسلامية يتمثل في المساهمة في الاستثمارات, المشاركة في أرباح المشاريع والحصول على العمولات مقابل الخدمات التي تقدمها هذه المصارف. و عليه فإن المصرف الإسلامي مؤسسة لا تتعامل بالفائدة (الربا).[5]

و من خلال ما تقدم يمكن إنجاز مخطط بسيط يبرز مكونات النظام المصرفي:

---

[1] عمر إيهاب نافع, دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية التجارة, 2020 ص 4.

[2] ULRICH BINDSRIL, ALESSIO FOTIA, INTRODUCTION TO CENTRAL BANKING, SPRINGER, UNIVERSITAT BERLIN, P 11.

[3] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي, إدارة البنوك التجارية, دار غيداء للنشر والتوزيع, 2015 , ص 39.

[4] وليد العايب, لحلو بو خاري, اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية, مكتبة حسن العصرية, الطبعة الأولى, بيروت لبنان , 2013, ص 08_ 09.

[5] إبراهيم الكراسنة , البنوك الإسلامية: الإطار ألمفاهيمي والتحديات, صندوق النقد العربي أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة, رقم 24, 2013, ص 3.

الشكل رقم:01-01: مكونات النظام المصرفي:

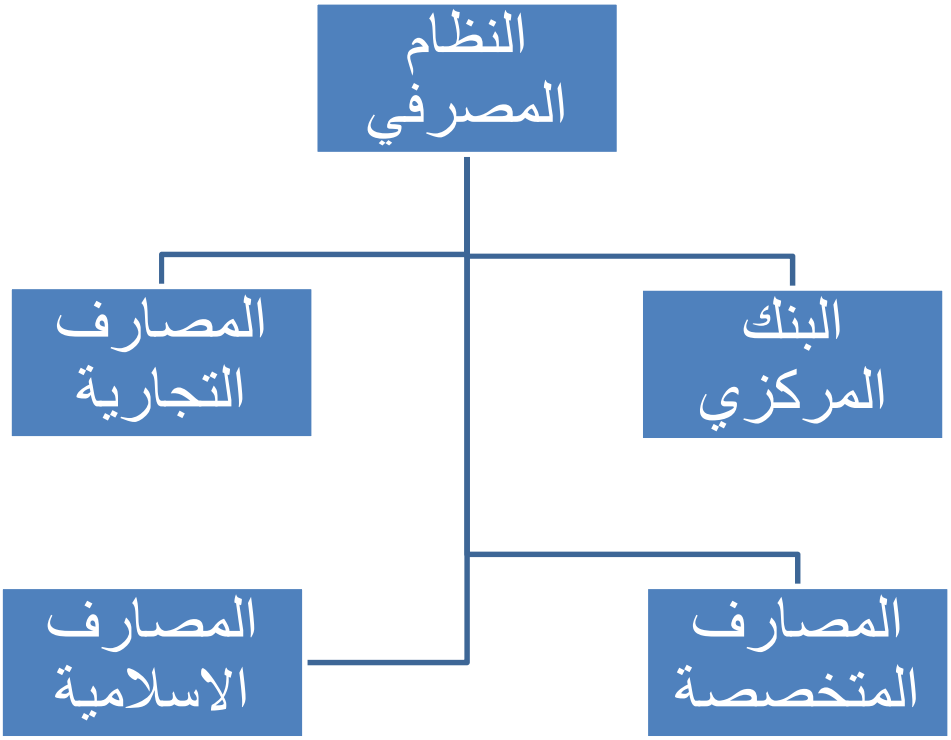

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات تطور النظام المصرفي:

-**خصائص النظام المصرفي**: يمكن إبراز أهم خصائص النظام المصرفي في النقاط الموالية:

-يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز .
-يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.
-واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
-أنه نظام قائم, يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.[1]

[1] هدى زمولي, عواطف مطرف, مرجع سابق,ص-ص 269,270.

ومن أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي:

_ المساهمة في تحقيق تنمية الاقتصادية :يعد القطاع المصرفي ركنا أساسيا لنجاح السياسات الاقتصادية في البلدان. [1]بحيث يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود وكدا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكدا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.

– تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية : يعتبر هدا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية,إذ أن توزيع الدخل(الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات .

– استقرار قيمة الوحدة النقدية: تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها, وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

كما تظهر أهمية النظام المصرفي, وذلك من خلال ما يلي:

– زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص,الاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار,التي تسعى للحصول على الأموال.

– تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.

– تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة, كما أنها تلعب دور هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل.

– تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات,وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع,حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة.[2]

---

[1] مؤيد عبد الكريم مخيف, دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2021,ص 14.

[2] هدى زمولي, عواطف مطرف, مرجع سابق, ص 270.

-مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي:

تقوم البنوك التجارية بشكل خاص بوظائف أساسية في الاقتصاد والتي تتمثل في:تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل. لهذا فان درجة تطور النظام المصرفي في أي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف بتقديم الوظائف أعلاه بشكل جيد, وأن دراسة وتحديد درجة التطور المصرفي مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية,إن عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التطور المصرفي اختلفت من باحث إلى آخر, وعموما يوجد هناك 6 مؤشرات استخدمت في الأدبيات بهدف قياس تطور النظام المصرفي, هذه المؤشرات هي:[1]

1-نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع أو الأوسع إلى إجمالي الناتج المحلي:

يعكس درجة النقدية في الاقتصاد هذا المؤشر استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي, وعلى الرغم من أهميته واستخدامه الواسع إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي والتي تعنى أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية لهذا السبب بعض الباحثين مثل (aradic),(demetriades and Hussein,1996),(ghali,1999)

بدون العملة M2أوصوا باستخدام ,(escawa,2005),(and dammar,2006)

كمؤشر للتطور المصرفي هذا يعني إن استخدام المؤشر الثاني يعطي GDP في التداول إلى واقعية أفضل لتطور النظام المصرفي لاسيما في الدول النامية.[2]

2- نسبة إجمالي الودائع إلىGDP

يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة, مثل الودائع على الطلب, وودائع التوفير, وودائع الأجل, أي أن هذا المؤشر يعكس المقدرة الإجمالية للبنوك في جذب المدخرات.[3]

3-نسبة أشباه النقود إلىGDP:

يعطي صورة أكثر وضوحا على تطور الجهاز المصرفي لأنه يعكس قدرة المصارف على جلب المدخرات لفترات أطول والتي تعتبر مهمة جدا للمصارف للقيام بمنح القروض لفترات زمنية أطول والتي بدورها تعتبر مهمة جدا لتمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد في الاقتصاد [4].

---

[1] محمد حقيقة, أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي(دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014) , أطروحة دكتوراه, قسم العلوم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة مرباح-ورقلة,2018-2019, ص24.

[2] عمار حمد خلف, قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, قسم الاقتصاد,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, ص183.

[3] عبير منصور عبد الحميد على, قياس أثر القطاع المصري على النمو الاقتصادي(دراسة قياسية باستخدام نموذجARDI) , مجلة البحوث المالية والتجارية, مجلد 25, العدد الأول, كلية التجارة جامعة جنوب الوادي, يناير 2024, ص395.

[4] نسرين بطيوي , محمد علي دحمان , دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج تصحيح الخطأECM,مجلة الباحث, المجلد2, جامعة عين تموشنت الجزائر, ديسمبر 2022,ص129.

4- نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلىGDP

يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد, هذا المؤشر استخدم بشكل واسع أيضا في الأدبيات لقياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية, فأغلب الباحثين والاقتصاديين عندما يقيسون التطور المالي يمثلونه. بمؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بهدف معرفة يفترضان أن الائتمان ,kar and pentecost)2000(مستوى ودرجة التطور المالي.

الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام.كما يقاس هذا المؤشر درجة انخراط النظام المصرفي في تقييم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص, لذا فإنه يعطي انطباعا عن مدى تطور هذا النظام خصوصا عمليات جمع المعلومات ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر,أي زيادة في نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى gdp تعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد .

5- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان :

والذي يعكس آلية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد. فإن النظام المالي الذي يمنح قروض أكبر للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون هو الأكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر, من الأنظمة المالية التي تمنح قروض اكبر للقطاع العام, إن هذا المؤشر استخدمه الكثير من الباحثين.

6-أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافا لها أصول البنك المركزي:

إن المصارف التجارية هي التي توفر أنواع مختلفة من الخدمات المالية أكثر من البنك المركزي, فالمصارف التجارية هي ليست الوحيدة من بين مؤسسات الوساطة المالية التي توفر إدارة المخاطر واكتساب المعلومات ومراقبة الخدمات. حيث النسبة الكبيرة لهذا المؤشر تعني أن المصارف التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة ووجود مستوى عالي من التطور المصرفي في الاقتصاد. [1]

[1] محمد حقيقة, مرجع سابق, ص-ص 25-26.

المطلب الثالث: نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تابعا للاقتصاد الفرنسي وقائما على النظام الحر الليبرالي.[1]الذي كان عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت, عامة أو مختلطة ولكن بعد الاستقلال وتأميم النظام المصرفي فقد قسم إلى دائرتين هما:

دائرة المنشآت المصرفية المالية: وتضم

(BNA), البنك الوطني الجزائري (CPA) القرض الشعبي الجزائري

(BEA), البنك الجزائري الخارجي (BCA) البنك المركزي الجزائري

(BDL), بنك التنمية المحلية(BADR) بنك الفلاحة للتنمية الريفية

دائرة المنشآت الادخارية الاستثمارية: وتضم

(CNEP) قطاع التامين بكل فروعه, الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

إلى قطاعات خدمية أخرى مثل: بالإضافة(BAD)البنك الجزائري للتنمية

بنك البركة الإسلامي.[2]

كما شهد النظام المصرفي في الجزائر عدة تغيرات, يسلط هذا القسم الضوء على المراحل التاريخية لتطور النظام المصرفي من خلال أهم خمس مراحل مر بها:

1- المرحلة الاستعمارية :

في الجزائر يعود تاريخ وجود البنوك إلى الفترة الاستعمارية الفرنسية ,حيث كان النظام البنكي الجزائري واحدا من أنظمة البنوك المتطورة في شمال إفريقيا والمستعمرات الفرنسية,خلال تلك الفترة, كان النظام المصرفي الجزائري يتكون من بنك الجزائر الذي كان فرعا لبنك فرنسي ,الذي كان دوره إصدار النقود وتوفير القروض لتمويل الأنشطة الاقتصادية الاستعمارية وضمان خدمات صرف العملات بالإضافة إلى ذلك كان هناك شبكة واسعة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي كانت تعمل في الجزائر, في الواقع كانت معظمها فروعا للبنوك الفرنسية مثل :(the general society,lyon credit...etc) من أجل تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية, أنشأت السلطات الفرنسية مجلس الائتمان الجزائري الذي كان له مهمة وضع التنظيمات والأطر القانونية وتقديم الاقتراحات والاستشارات المتعلقة بتطوير النظام المصرفي.

---

[1] سليمان ناصر, النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل,المكتبة الشاملة الذهبية,ص ص 09- 10

[2] عبد الله خبابه , مرجع سابق ,ص ص 266 _267

وبشكل عام ,كانت البنوك الجزائرية مجرد امتداد للنظام المصرفي الفرنسي,ثم إنشاؤها لضمان الاحتياجات المالية للاقتصاد الاستعماري,ومن ثم تثبيت البنوك في المدن الكبيرة التي يتواجد فيها المستعمر على نطاق واسع.

2- مرحلة السيادة:

بعد الاستقلال عام 1962تعهدت الحكومة الجزائرية ببناء اقتصاد مستقل عن الاقتصاد الاستعماري من أجل تحقيق استقلال للبلد,وقد تبنت السلطات اقتصادا اشتراكيا موجها من قبل الدولة, ومن ناحية أخرى شهدت هذه الفترة انكماشا في أنشطة المؤسسات المالية, نتيجة رحيل رجال الأعمال المستعمرين ونقل رؤوس أموالهم واستثماراتهم إلى الخارج. وهكذا توقفت العديد من البنوك عن نشاطها بإغلاق فروعها مما أدى إلى نقص تمويل الأنشطة الاقتصادية, وعلاوة على ذلك رفضت بقية البنوك الأجنبية التي اتبعت المذهب الاقتصادي الليبرالي, تمويل البرامج الاستثمارية للحكومة الجزائرية.

وفي هذه الظروف كان من الضروري أن تقوم السلطات الجزائرية بإنشاء مركز النظام البنكي الجزائري الذي يدعم ويمول البرامج من أجل النمو الاقتصادي .

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري (cba) في ديسمبر1962,حيث كان دوره الرئيسي توجيه وحماية الاقتصاد الجزائري بما يضمن المصلحة العامة للبلاد,لهذا الغرض تم تكليف (cba) بإنشاء الأموال(الدينار الجزائري) والتحكم في صرف العملات وتقديم قروض لتمويل الشركات الحكومية وقطاع الزراعة, ويلعب أدوارا مختلفة بنك البنوك, وبنك التبادل .

كما سعت الحكومة إلى بناء نواة من البنوك التجارية الجزائرية وبالتالي تم إنشاء مجموعة من البنوك العمومية حيث تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في ماي 1963 كأول بنك استثماري تم إنشاءه بواسطة البنك المركزي الجزائري, كان للصندوق الجزائري للتنمية دور في تمويل برامج التنمية من خلال تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل,كما تم إن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في سنة 1964 (CNEP).[1]

3- مرحلة التأميم والتنشئة الاجتماعية :

لقد تقرر تأميم البنوك الأجنبية إبتداءا من سنة 1966, وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي ,حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي : البنك الوطني الجزائري (BNA),القرض الشعبي الجزائري (CPA), وبنك الجزائر الخارجي (BEA).

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد, وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من

[1]Ishaq hacini, khadra dahou, the evolution of the Algerian banking system ,management dynamics in the knowledge economy,vol6,march2018, p-p146-148.

التخصص,حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي ألفلاحي,والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص, أما القرض الشعبي الجزائري(CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة ,في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي(BEA) في تمويل التجارة الخارجية .[1]

4-مرحلة التقييد:

في هذه المرحلة تم تعزيز القطاع المصرفي الجزائري من خلال إنشاء بنكين تجاريين :

تم إنشاء بنك الزراعة والتنمية الريفية(BADR) في عام 1982 ليحل محل البنك الوطني الجزائري في دور تمويل قطاع الزراعة وبالتالي كلفBADR بتمويل برامج تطوير الزراعة والصناعات الزراعية لتحقيق هدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

وتم إنشاء بنك التنمية المحلية (BDL) في عام 1985,حل محل البنك الشعبي الجزائري في أنشطته المتمثلة في تمويل المؤسسات التابعة للدولة ذات الطابع الاقتصادي وتمويل خطط الاستثمار للسلطات المحلية, ويأتي إنشاء هذه البنوك المتخصصة في سياق إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية, كم كان ذلك لغرض توسيع القطاع المصرفي .

و مع ذلك فإن السمة الرئيسية لهذه الفترة هي إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة من أجل تحسين ربحيتها وهكذا حصلت المؤسسات مع بداية سنوات الثمانينات على استقلاليتها في تحديد سياساتها وأهدافها في إطار عملية اللامركزية الإدارية. وقد استفادوا من تحقيق إجراءات الرقابة البيروقراطية .

5_ مرحلة التحرير:

في سنوات السبعينات من القرن العشرين عاش الشعب الجزائري في ما أطلق عليه العصر الذهبي, حيث كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية جيدة, بعد ذلك في بداية الثمانينيات واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية خطيرة.

وفي عام 1986, شهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة ناجمة عن تراجع حاد في أسعار النفط مما أدى إلى تقليص إيرادات التصدير,ومعدل النمو الذي سجل قيما سلبية, وقد أدى هذا بدوره إلى انهيار احتياطي العملة وزيادة مستوى الدين الخارجي .

[1] بطاهر علي, إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر,2005-2006,ص-ص 30-31 .

وفي ظل هذه الحقائق كان من الضروري اتخاذ مجموعة من الإصلاحات, بحيث تم إصدار قانون البنك والائتمان لعام 1986 ليشمل تغييرات جذرية في القطاع المصرفي,ومن أجل إزالة النقص الذي ظهر في الإصلاحات السابقة جاء قانون استقلالية البنوك عام 1988 ليكمل قانون 1988

ويعدله, وقد أنشئ قانون 1988 لغرض تحقيق عملية توفير الاستقلالية .[1]

قد كانت هذه المراحل الخمس أهم مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري ليصبح بشكله الحالي, بحيث يضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر 2022, 28 بنكا ومؤسسة مالية, مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. و يجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر(12) من البنوك, من أصل 20 بنكا تقدم منتجات و خدمات تابعة للتمويل الإسلامي.

وتتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

_ سبعة (7) بنوك عمومية.

_ ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال.

-مؤسستان (2) ماليتان عموميتان.

- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي من بينها ثلاثة (03) عمومية.

- تعاضدية (01) واحدة للتأمين ألفلاحي, معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت, في نهاية سنة 2009, صفة مؤسسة مالية. [2]

[1] ISHAQ HACINI, KHADRA DAHOU, P-P 150-152.

[2] التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر, سبتمبر 2023, ص 53.

الجدول 01_01: المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر:

	2018	2019	2020	2021	2022
المصارف	**20**	**20**	**20**	**19**	**20**
البنوك العمومية	6	6	6	6	7
البنوك الخاصة	14	14	14	13	13
المؤسسات المالية	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
المجموع	**28**	**28**	**28**	**27**	**28**

المصدر: التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر, ص 53.

المطلب الرابع: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري :

أولا : الإصلاح النقدي لسنة 1986 :

إن الإصلاح لم يقتصر على القطاع الحقيقي فحسب بل مس كذلك القطاع المصرفي, بحيث من سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد يحمل في ثناياه العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي ذو المستويين, بحيث منح هذا القانون الصادر في 19أوت 1986 نمط تسيير جديد للبنك والقرض, واستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي, بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض

1-1- إعادة هيكلة النظام المصرفي:

جاء القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 بعدة تغيرات على مستوى هياكل النظام البنكي, إذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك المتخصصة.

وبالنسبة للبنك المركزي أصبح يتكفل بأهداف المهام الأصلية للبنوك المركزية مثل:

- احتكار امتياز الإصدار النقدي.
- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد.
- تسيير احتياط الصرف.

و كذلك استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية من خلال المادة 19 من القانون (86-12) لما في ذلك من تحديد لسقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي.

1-2- المخطط الوطني للقرض: إن من ضمن ما جاء به القانون 12/86 المتعلق بالنقد والبنوك المخطط الوطني للقرض الذي يعد لوحة قيادة للتحكم في التطورات الاقتصادية من خلال الوسائل المالية. وكان المخطط يهدف إلى إحداث انسجام بين الحقل المالي والمتغيرات الحقيقية للاقتصاد الوطني, ويندرج المخطط الوطني للقرض ضمن فلسفة عدم التناقض مع المخطط الوطني وهو يعرف الفعل النقدي من خلال ما حددته المادة 26 بما يلي :

-حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.

- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد .

- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة .

و كذلك المخطط الوطني للقرض يهدف إلى تجاوز مرحلة التخطيط لتوزيع القروض التي تميز أسلوب التمويل الاقتصادي السائد أنداك للوصول إلى مرحلة التخطيط المالي.

1-3- علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية :

نتيجة العلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة, وفي ظل الإصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية, كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصول على موارد .[1]

ثانيا : الإصلاحات المصرفية لسنة 1988 :

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغيرات عميقة على النظام المصرفي منذ 1986 بإصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجديد صلاحياته, ثم تدعيمه بقانون آخر لاستقلالية المؤسسة العمومية رقم 88-06 الصادر في بداية سنة 1988 وجاء هذا الإجراء كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء استقلالية مالية وفي التسيير .

الجزائر كغيرها من الدول النفطية, فقد شرعت منذ سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مختلف القطاعات الاقتصادية, تطبيق مبادئ هذه الإصلاحات استلزم هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي وفرض آليات تمويل مغايرة لتلك التي اتبعت من قبل, وعليه فقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار القطاع المصرفي والمالي, ووضع القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي نص على استقلالية المؤسسات المصرفية والمالية, فأصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية تعمل بقواعد المتاجرة و المردودية.

في إطار استقلالية المؤسسات, تغير تعامل المصرف مع المؤسسات الاقتصادية العمومية, فأصبحت تراعي في تعاملها عاملي المردودية والمخاطرة. وأصبحت المصارف متسلحة بعدة صلاحيات منها معالجة ملفات الطالبين للاستثمار وكذا التفاوض بين المصرف والمتعاملين الاقتصاديين .

[1] علي بطاهر, مرجع سابق , ص-ص 151-153 .

فقد جاء في المادة 08 من القانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المحدد لاستقلالية المصارف العمومية: أن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية .[1]

ثالثا :الإصلاحات المصرفية بعد سنة 1990:

منذ سنة 1990 وبعد تقييم نقاط الضعف في النظام المصرفي العمومي الجزائري تم إجراء عدد من الإصلاحات لتحسين عمل البنوك العمومية وتعزيز الإطار التشغيلي للنشاط المصرفي خاصة من خلال فتح القطاع أمام مستثمر القطاع الخاص وتعزيز المؤسسات المالية. [2]

كما يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي, ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات , وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988, فقد حصل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه, كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل, ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها, نحاول أن نذكرها :[3]

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية .
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية .
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض .
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.
- وضع نظام مصرفي على مستويين [4].

[1] الطيب ياسين, النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية, مجلة الباحث, العدد 03 ,2003,ص-ص 52-53.

[2]Mohammed lakaci, banking sector reform and financial stability in Algeria, communication, governor of the bank of Algeria for the 38th meeting of the board of governors of arab central banks and monetary agencies, alger, september2014, p 1.

[3]الطاهر لطرش, تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,11-2010 ,ص-ص 196.

[4] علي بطاهر , مرجع سابق , ص-ص 156-158 .

المبحث الثاني: أدبيات حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا ذو أهمية كبيرة وغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقه سواء المتقدمة أو النامية , وكغيره من المفاهيم الاقتصادية فقد حظي باهتمام كبير من قبل المنظرين والمفكرين الاقتصاديين بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية, بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر الآتية حول النمو الاقتصادي :

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي:

يرتكز هذا المطلب على دراسة مفهوم النمو الاقتصادي بالتطرق للتعريف بمصطلح النمو الاقتصادي, وكذا التطرق إلى مصطلح التنمية الاقتصادية والفرق بينهما :

1-تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المصطلحات الاقتصادية تداولا في أوساط المنظرين والمفكرين الاقتصاديين وحتى السياسيين, و هناك العديد من المفاهيم وضعت له لكن أكثرها شمولا يتمثل في ما يلي:

يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن.[1]

يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني.ويقاس النمو الاقتصادي تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعادة فإن النمو الاقتصادي يحسب بصيغ حقيقية.

يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي, بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ".[2]

وفي رؤية أخرى يرى البعض أن النمو الاقتصادي هو النمو المستقر فقط ,الذي يتحقق على مدى فترة طويلة من الزمن, وبحيث يستطيع الاقتصاد التصدي للصدمات الخارجية ويحقق الاستقرار المالي على المستوى المحلي و الدولي, ويرى آخرون في رؤية أخرى أوسع أن النمو الاقتصادي لابد أن يكون نموا أمثل بحيث يحقق الاقتصاد معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي مصحوبا باستقرار الأسعار و التوازن الخارجي ومعدل بطالة لا

---

[1] ابتسام حنصال, الحوكمة والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية -, أطروحة دكتورة, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر,ص 3 .

[2] ليندة بخوش, أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020), أطروحة دكتورة, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة باتنة 01- الحاج لخضر,2021-2022,ص75 .

يتعدى المعدل الطبيعي, وتؤكد الأدبيات النظرية والتطبيقية أن دول العالم النامي تسعى جميعا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستقر و الأمثل .[1]

وعرف الاقتصادي سيمون كوزنت (simonkuzent) النمو الاقتصادي على أنه:ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها, وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها .

وحسب تعريفP.A. Samuelson فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني للبلد, أو بطريقة أخرى يكون نمو اقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي, حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته.

كما يعرفه أيضا صلاح الدين نامق: أن عملية النمو الاقتصادي هي المتفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها الإنسان ورأس المال وجميع المظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى, وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة في الناتج الذي يعتبر في حد ذاته تغييرا طويل الأمد.[2]

2-تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي تحسين مستوى اقتصاد الدولة من خلال التنمية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية مثل: تنمية قطاع الصناعة من خلال تطوير المصانع والاعتماد على التكنولوجيا وأحدث التقنيات وتوفير المواد الخام الجيدة ,تنمية قطاع التجارة من خلال تطوير وتدعيم العلاقات التجارية وتنظيم حركة التجارة سواء الداخلية أو الخارجية, وتنمية القطاع الزراعي من خلال استغلال المساحات الخضراء وتطوير آليات الاستصلاح الزراعي وأساليب الري, وتنمية قطاع النقل والموصلات من خلال خلق وتطوير شبكات الطرق,تنمية وتطوير البنية التحتية للدولة.[3]

التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو",كما تعرف أيضا بأنها : "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو " .

---

[1] منال عفان, أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو, المجلد الثاني والعشرون, العدد الرابع, أكتوبر 2021, ص 12.

[2] بن سعدة عبد الحليم, دراسة تحليلية,قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019),أطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2021-2022, ص40.

[3] فؤاد شبل, التنمية الاقتصادية (أصولها وقواعدها),وكالة الصحافة العربية,2021,ص 10 .

ويمكن تعريف التنمية بأنها :"مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين,وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية ,لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع,وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية " .

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي,حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج,الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر في مختلف القطاعات الاقتصادية,ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

– إحداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان الحياة الكريمة للأفراد .

– ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي, أو المتبقي بعد حاجات الأفراد, والموجه للاستثمار.[1]

[1] جلال خشيب, النمو الاقتصادي, شبكة الالوكة, ص–ص 6–8 .

الجدول رقم01-02: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يركز على التغير حجم ما يناله الفرد من السلع والخدمات . – يشير مفهومه إلى الزيادة المستمرة والثابتة نسبيا في جانب واحد من جوانب الحياة. – غالبا ما يحدث النمو عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة. – يستخدم عادة لغرض الإشارة إلى البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها . – هو عملية تحدث تلقائيا دون قصد من الإنسان . – لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي .	– تركز على نوعية السلع والخدمات ذاتها. – يشير مفهومها إلى الزيادة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة . – تحتاج التنمية إلى دفعة قوية حتى ينتقل المجتمع من الركود إلى التقدم . – تستخدم للإشارة إلى البلدان المتخلفة التي تمتلك إمكانيات التوسع ولكنها لم تستغل مواردها . – يقتضي حدوثها تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة . – هي عملية مقصودة تتطلب تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و تنويعه .

المصدر : نجاة ويس, الحوكمة ومثلث النمو,الفوارق والفقر–دراسة قياسية– ,أطروحة دكتوراه,فرع العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة سعيدة–الدكتور مولاي الطاهر,2023, ص–ص 19–20 .

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وقياسه:

1- أنواع النمو الاقتصادي:

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي النمو التلقائي والنمو العابر والنمو المخطط, يتم التميز بين هذه الأنواع كالتالي:

1-1- **النمو الطبيعي(التلقائي)** : هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية,بحيث لا مجال لتدخل الدولة,ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته,إذا فالنمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية,كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي,وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وتتلخص كما يلي :

- التقسيم الاجتماعي للعمل .
- التراكم الأولي لرأس المال .
- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة .
- تكوين السوق الداخلية, بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

1-2- **النمو العابر** : هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية, ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته,وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو,كالنمو المحقق نتيجة للارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا.

1-3- **النمو المستهدف(المخطط)** :هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة [1], يحدث هذا النمو من عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وإمكانياته وتأتي إمكانية هذا النوع من النمو من إمكانية وخبرة المخططين وموضوعية الخطط المرسومة ودقة التنفيذ والمتابعة وكذلك مشاركة المجتمع في عملية التنفيذ والتخطيط وعلى جميع المستويات الموضوعة .[2]

ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة, في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة

---

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن, التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية,أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية,التجارية وعلوم التسيير,جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-,2020-2021,ص-ص 72-73 .

[2] مخيف جاسم حمد الجبوري, مراد حاتم محمد, أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة(1990-2014),مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد2,العدد42,جزء2, جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد العراق,2018,ص 225 .

تزيد عن بضعة عقود, يتحول إلى نمو مطرد, ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي حسب شكله(سرعة حدوثه) إلى نمو اقتصادي ثابت, متزايد, ونمو متناقص . [1]

2-قياس النمو الاقتصادي:

يستخدم الاقتصاديون و الإحصائيون العديد من الطرق المختلفة لقياس النمو الاقتصادي الطريقة الأكثر شيوعا وتتبعا هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP),بالإضافة إلى كل من الناتج الإجمالي (GO) ومؤشر التقدم الحقيقي (GPI) , ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

كلمة "حقيقي" تعني أن الإجمالي قد تم تعديله لإزالة آثار التضخم, فيما يلي سنقوم بعرض الطرق القياسية:

2-1-الناتج المحلي الإجمالي GDP:

هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما[2],أصبح هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة بحيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة,يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة, فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي لها,[3]

هناك طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي, إما بطريقة الإنفاق الذي يقاس فيه الناتج المحلي الإجمالي كمجموع الاستهلاك, الاستثمار والإنفاق الحكومي و صافي الصادرات, حيث تعتبر هذه الطريقة الأكثر استخداما, أو طريقة الدخل و الذي يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال الإنتاج.ويشمل جانب الدخل من الحسابات الوطنية أنواع الدخل المختلفة التي تدخل في إجمالي الناتج المحلي,يعرف مقياس الدخل من الناتج المحلي الإجمالي باسم الدخل المحلي الإجمالي GDIالطريقة الأخرى هي طريقة القيمة المضافة التي تقوم على قياس كل السلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال السنة .

من الناحية النظرية يجب أن يتساوى الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالطرق السابقة, لكن في الواقع لا يتساويان بسبب أخطاء القياس, يقوم مكتب التحليل الاقتصاديBEA تباينا إحصائيا يسجل الفجوة بين السلسلتين. فيما يخص قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهناك ثلاثة طرق مختلفة لذلك, تتمثل في النمو الفصلي

---

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن , مرجع سابق,ص 73 .

مصطفى حيمور, قياس تأثير القطاعات الاقتصادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(دراسة قياسية في الفترة 2000-2016),الملتقى الوطني الأول, مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات -واقع وتحديات-,30و31 أكتوبر 2018,المركز الجامعي

[2] تسيمسيلت ,ص4 .

[3] نرمين مجدي,مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي,صندوق النقد العربي,أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة,2021, ص07 .

بمعدل سنوي ,الذي يظهر التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فصل إلى آخر ويتضاعف إلى معدل نمو سنوي,الذي يعتبر الطريقة الثانية لقياس الناتج حيث يقارن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الربع الواحد بمستوى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الربع من العام السابق,يميل هذا الأخير إلى أن يكون أقل تقلبا إلى حد ما من النمو الفصلي بمعدل سنوي, ذلك لان تأثير أي عوامل خاصة لا يتفاقم كما أنه يأخذ بعين الاعتبار ما حدث للاقتصاد خلال العام السابق بأكمله, وليس فقط في الأشهر الثلاثة الماضية,أما المقياس الأخير فهو متوسط معدل النمو السنوي الذي يتمثل في متوسط التغيرات في النسبة المئوية السنوية التي تم إحصائها خلال السنة باستخدام متوسط معدل نمو نصيب الفرد منGDP الحقيقي خلال كل فترة, و الذي يحتسب بالفرق مابين لوغاريتم نصيب الفرد منGDP الحقيقي في نهاية الفترة و لوغاريتم نصيب الفرد منGDPالحقيقي في بداية الفترة ثم يقسم هذا الفرق على عدد السنوات .

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الاقتصادي للبلد في فترة زمنية معينة) من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس وتحليل صحة ونمو الاقتصاد, ومن هنا يمكن تسليط الضوء على بعض الاختلافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول الأقل نموا حسب تصنيف الأمم المتحدة و تشمل الدول التي تواجه تحديات التنمية الاقتصادية مما يؤثر على النمو لديها بشكل نسبي مقارنة بالدول الأخرى, وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وهيا مجموعة الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي وتهدف إلى تعزيز النمو المستدام لأعضائها من خلال التعاون الدولي, وهذا من خلال الشكل :02_01

الشكل رقم 01_02: نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول أقل نمو وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة من 1999إلى غاية 2022:

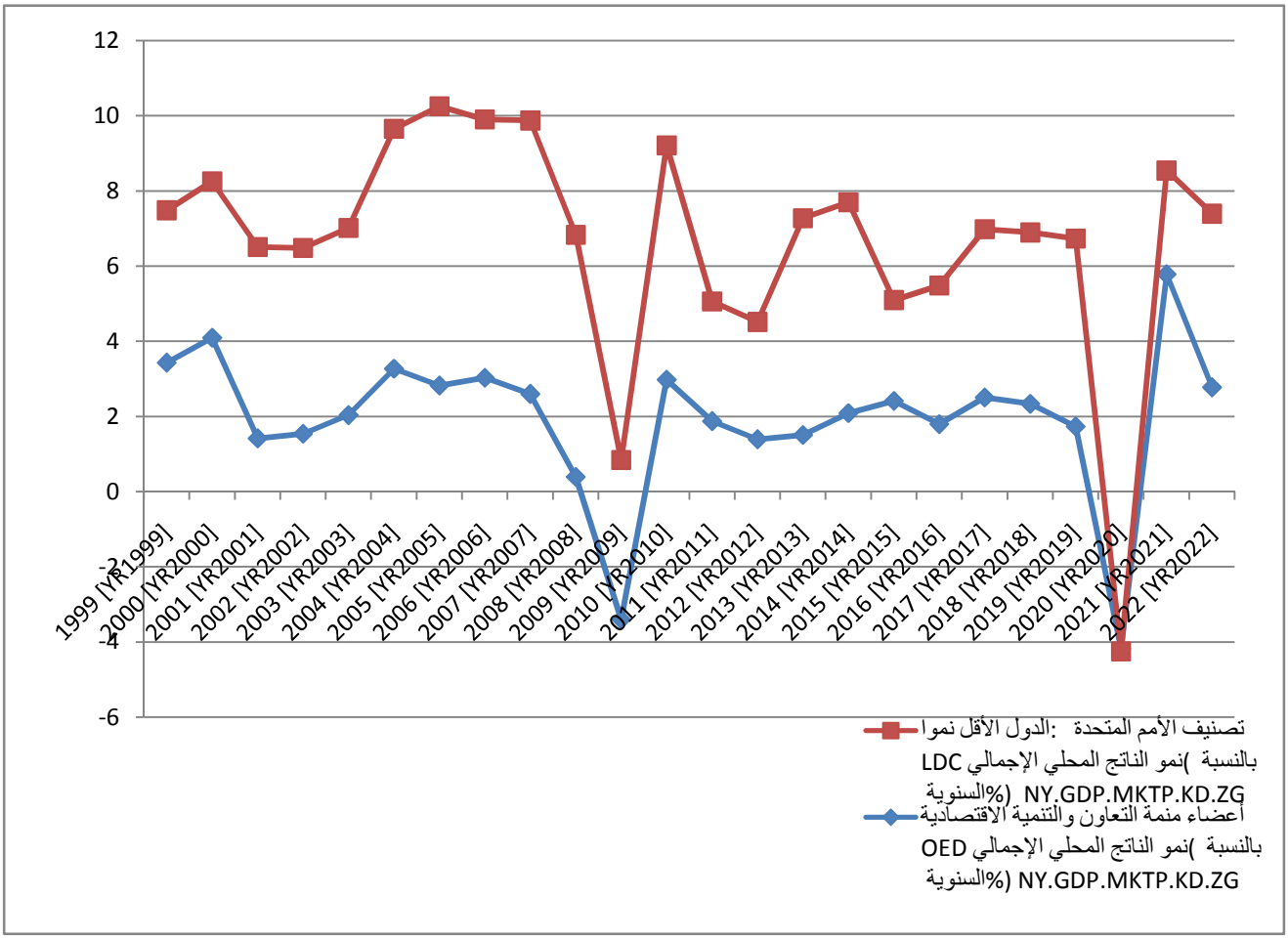

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على world bank data

2_2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP PER CAPITA:

هو مقياس اقتصادي, يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي, يستخدم هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات, كما يمكن اعتباره احد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات, ذلك لأن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار.[1]

[1] نرمين مجدي, مرجع سابق, ص 19 .

يتم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان كما يلي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية/ عدد السكان .

يتم حساب نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال قسمة الدخل القومي بالأسعار الجارية على عدد السكان, كما يلي:

نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي بالأسعار الجارية /عدد السكان .[1]

و من هنا نقدم الشكل أسفله والذي يوضح نصيب الفرد الإجمالي لكل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و دول أقل نموا وهذا حسب تصنيف الأمم المتحدة, للفترة من 1999 إلى غاية 2022.

الشكل رقم01-03: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أقل نموا ودول OECD:

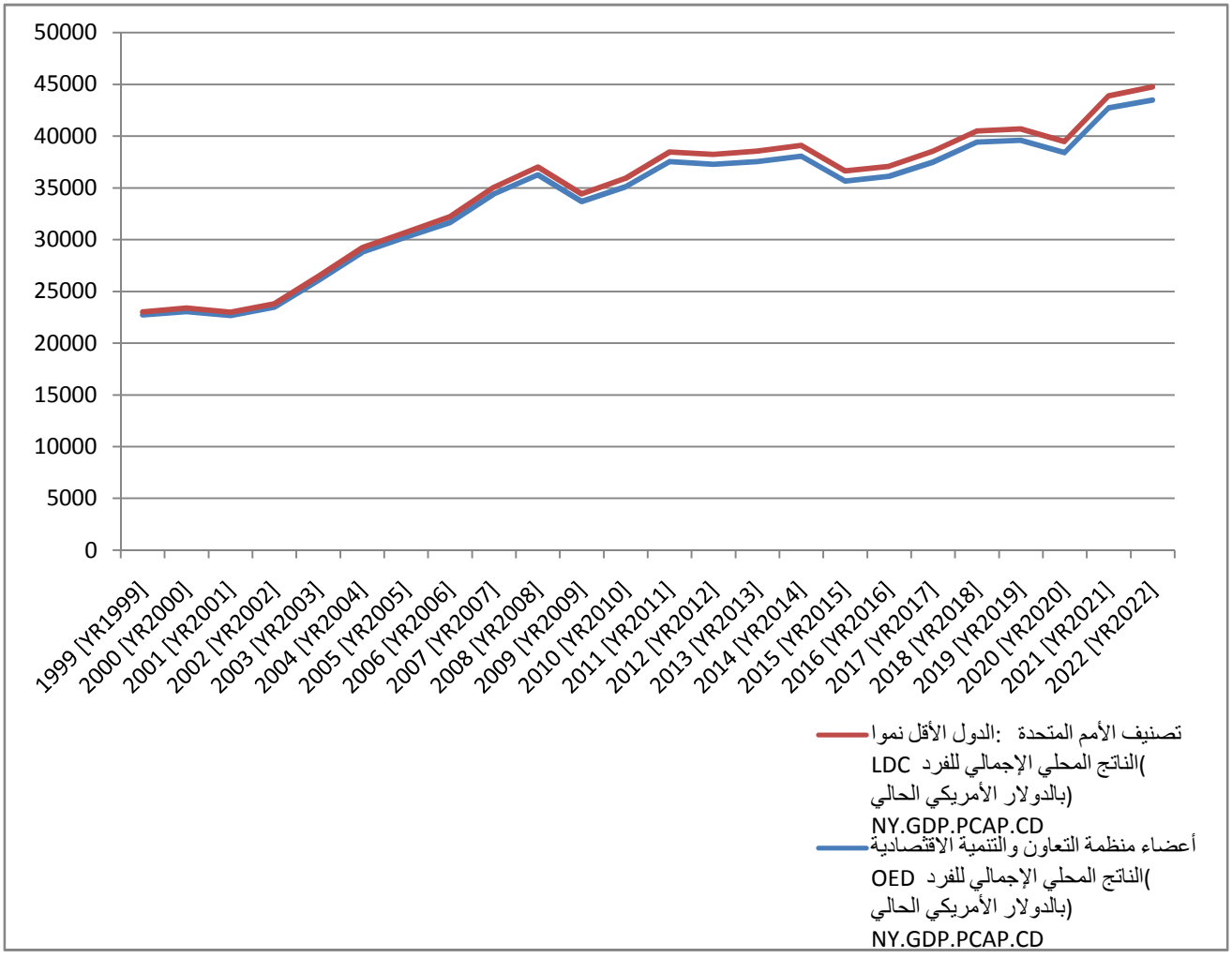

[1] مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, الهيئة العامة للإحصاء general authority for statistics, يناير 2020, ص 3.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع world bank data.

2-3 الناتج الإجماليGO :

قام مكتب التحليل الاقتصاديBEA بنشر مقياس جديد للناتج – متوسطGDP و(GDI)- الذي يشير إليه مجلس المستشارين الاقتصاديينCEA باسم الناتج الإجمالي (GO), الذي يعتبره مقياسا أكثر دقة للنمو الاقتصادي الحالي و مؤشرا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل المحلي كل على حدا . يعرف الناتج الإجماليGO على أنه متوسط سلسلتين حاليتين, السلسلة الرئيسية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجماليGDP ونظيره الأقل شيوعا إجمالي الدخل المحلي GDI.

2-4-مؤشر التقدم الحقيقي GPI:

قامت المنظمة الأمريكية redefining pregress بالإعلان عن تطوير ما يعرف اليوم بمؤشر التقدم الحقيقي GPI(genuine progress indicator), مبررة أهمية استخدامه بأن جودة التنمية الاقتصادية لا تقل أهمية عن كمية النشاط الاقتصادي التي تقاس بالناتج المحلي الإجمالي, يتطابق مؤشرGPI مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة (ISEW) يختلفان فقط بالاسم, حيث يشار إلى الحسابات الأحداث باسم GPI. يعتبر GPI مقياس شامل للنمو الاقتصادي المستدام الذي لاقى اهتماما كبيرا في الاونة الأخيرة, حيث يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظرة دقيقة للتقدم الحقيقي لبلد ما,تتمثل هذه العوامل في كل من الصحة والرفاهية الكاملة للاقتصاد على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والبيئة.كما يأخذ GPI في الاعتبار مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تساهم في التقدم الحقيقي, ويحاول قياس رفاهية الأسرة من خلال الإنفاق الاستثماري والحكومة,أي الأموال التي يتم إنفاقها للحفاظ على مستوى الراحة أو الأمان أو الرضا للأسرة.يتم ضبط نفقات الاستهلاك الشخصي باستخدام معامل2 GINI أو قياس بديل لتوزيع الدخل. و يستند هذا إلى نظرية مفادها أن الفقراء يستفيدون أكثر من زيادة معينة في دخلهم مقرنة بالأثرياء, لذلك فإن GPI يرتفع عندما يحصل الفقراء على نسبة أكبر من الدخل الوطني, في حين ينخفض عندما تنخفض حصتها.[1]

[1] وهيبة شهات , النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019, أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية,العلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر3-الجزائر ,2021-2022,ص-ص 11-13 .

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي:

نظريات النمو الاقتصادي:

1- النظرية الكلاسيكية للنمو :

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو, بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق, وروبرتمالتون حول السكان وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح, زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار,وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة,كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي,ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر, ويتوقف التراكم الرأسمالي,ويستقر السكان,ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع,وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون [1].

2-النظرية النيوكلاسيكية للنمو :

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا.)

بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

---

[1] فضيلة ملواح,علي مكيد, محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018,مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي,الجلد17,عدد خاص الجزائر,2020,ص128.

فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

3-النظرية الكينزية للنمو :

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادركينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ- معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب- معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج- معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية.

أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي.

أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على النحو غير محدود, حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو .

4-النظريات الحديثة للنمو:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل,نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل 1992فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية

.[1]

[1] جلال خشيب, النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات, مرجع سابق,ص-ص 13-15.

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر ومحدداته:

النمو الاقتصادي في الجزائر:

تعرف وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الجزائري, المقاس بتغير إجمالي الناتج الداخلي, تراجعا مستمرا منذ سنة 2014, متأثرا إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات (باستثناء سنتي 2015 و 2016), وانتقل معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من 3,8 %في 2014 إلى 1,2 %في 2018 ليصل إلى 0,8% في 2019 وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة[1]. كما أدت جائحة كوفيد –19 إلى إغراق أغلب الاقتصادات في ركود غير مسبوق بحيث لم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن هذه الأزمة الصحية, بحيث أدت إلى تراجع إجمالي الناتج الداخلي خلال الثلاثي الأول لسنة 2020

(–3,7%) قبل أن يزداد هذا التراجع خلال الثلاثي الثاني (–10,4%) بسبب إجراءات الحجر المعتمدة[2].كما ارتفع النمو الاقتصادي الوطني بنسبة 3,4% في سنة 2021 وتراجع إلى 3,2 % في سنة 2022 ويعكس ذلك أداء ديناميكية نشاط اقتصادي يختلف محركاته عن محركات السنة السابقة ففي الواقع , إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021 قد بدأ بشكل رئيسي بسبب قطاع المحروقات, فأن ذلك الانتعاش الحاصل سنة 2022 قد نتج بشكل رئيسي من نمو القطاعات خارج المحروقات وبالتالي, سجل إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات تقدما بنسبة4,3% في سنة 2022 مقابل 2,3% في سنة 2021, في حين انخفض نمو إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بنسبة 0,6 %في سنة 2022 بعد نمو قوي بنسبة 10,5% في السنة السابقة. وبلغ النمو الإجمالي من حيث الحجم 3,2% في سنة 2022 مقابل 3,4% في سنة 2021. ومن حيث القيمة بلغ إجمالي الناتج الداخلي 27688,9 مليار دينار.[3] و لمعرفة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطرقنا إلى الجدول التالي والذي يوضح لنا تطور مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية, وقيمته بالعملة المحلية الدينار الجزائري للفترة 2014_2022.

[1] التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر , لبنك الجزائر , ديسمبر 2020, ص 24.

[2] التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر , ديسمبر 2021, ص 26.

[3] التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر , سبتمبر 2023, ص 25.

الجدول رقم 01_03:الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 2014 إلى غاية 2022

القيمة بالمليون (دينار جزائري)

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية %)	الناتج المحلي الإجمالي(بالعملة المحلية الدينار الجزائري)
2014	3.8	17228598
2015	3.7	16712686
2016	3.2	17514635
2017	1.3	18876176
2018	1.2	20393500
2019	1	20500200
2020	−5.1	18476900
2021	3.4	22079300
2022	3.2	27688800

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 01-04: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022:

القيمة بالمليون (دينار جزائري)

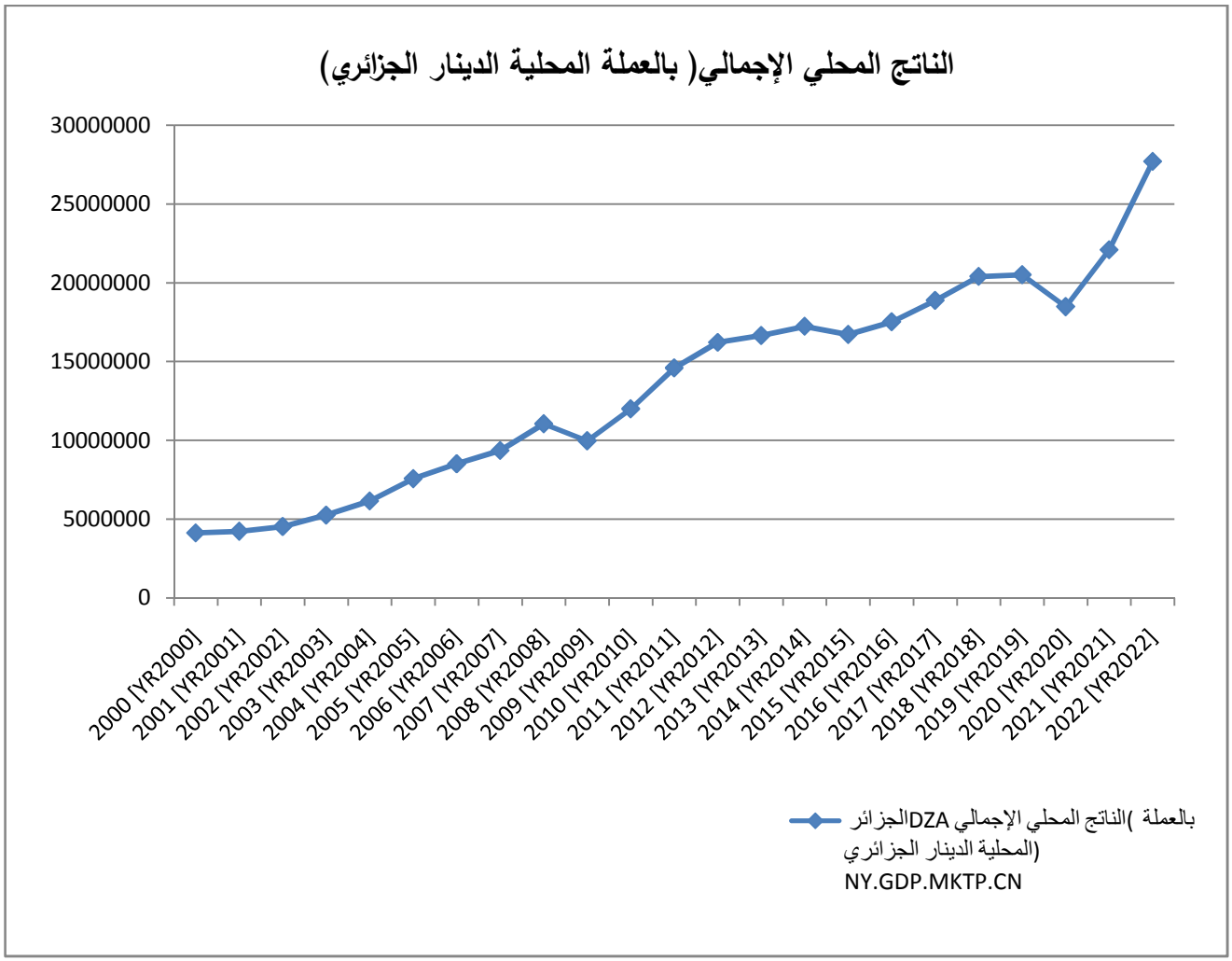

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مؤشراً حيوياً لتقييم متوسط الدخل ومستوى المعيشة للفرد العادي في البلاد. بحيث تتأثر هذه النسبة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، من بينها توزيع الدخل، وتوزيع الثروة، ومعدلات البطالة، وسياسات التنمية الاقتصادية, بحيث يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مؤشراً مهماً يعكس التحديات والجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في البلاد, والشكل أسفله يوضح تطور نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2022 .

الشكل رقم 01_05: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 2000_ 2022:

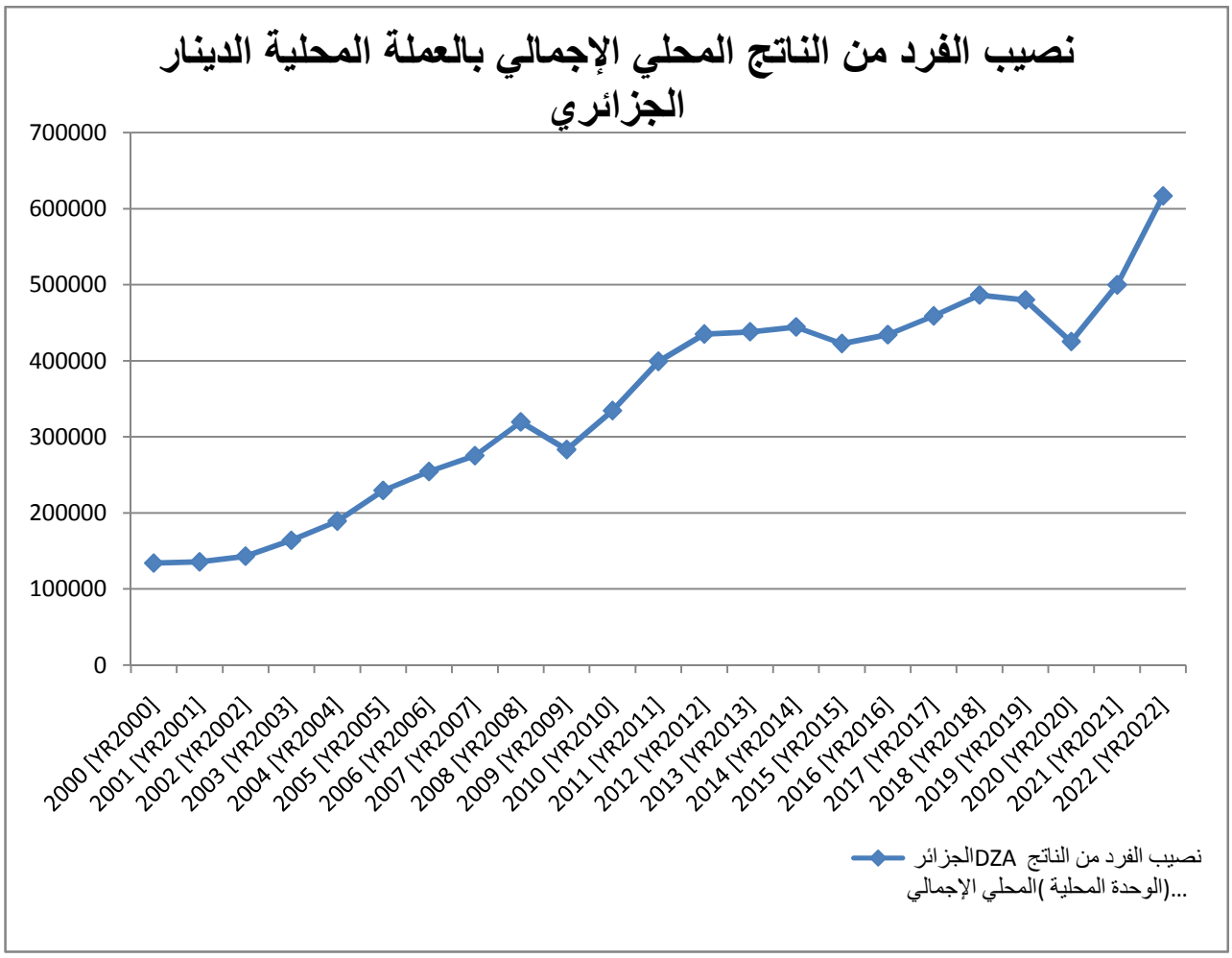

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

محددات النمو الاقتصادي:

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية,مثل : إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج,والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية,لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي و استمراريته واستقراره,وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة,وهناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي, ويمكن إيجازها فيما يلي :

-**نفقات التجهيز والاستثمار** :يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي,ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقا يطلق عليه ب:الاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي(الأسوار,الخنادق,المصارف, وما إلى ذلك),شراء المصانع والمعدات والآلات,وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك,بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية

والصناعية, ووفقا لنظام الحسابات الوطنية تعتبر عمليات الاستحواذ الصافية للأشياء الثمينة أيضا تكوين رأس المال,ولقد أكدت العديد من الدراسات على ايجابية تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي .

-**نفقات التسيير**:حسب هذه النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير(ايجابية أو سلبية),فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة (2006)and William(1991)barro,(2001,2002)lys وهذا راجع أنه كلما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية,ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي,ومنها دراسة (1986)AND ROMER(2005)GAROFALO وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب .

-**درجة الانفتاح التجاري**:يحسب الانفتاح التجاري المستعمل بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي, وقد أثبت الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي, وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير.

-**مؤشر تطور القطاع المالي**:استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي, وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي,وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

-**التضخم**: وفق لبحث أجري في الفترة 1960-1990 بشأن 100بلد, فإن الآثار المقدرة للتضخم على النمو الاقتصادي كانت سلبية إلى حد كبير.وخلص إلى أن زيادة متوسط التضخم بمقدار 10نقاط مئوية في السنة التي أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد0,2-0,3 نقطة مئوية سنويا.ويرتبط التضخم والأداء الاقتصادي ارتباطا سلبيا لأن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل الناس أقل قدرة شرائية.وبسبب هذا,سوف يطلب المستهلكون بضائع أقل,لأنهم لا يستطيعون سوى تحمل بضائع أقل بنفس المقدار من المال لديهم.وسيؤدي انخفاض الطلب على السلع إلى انخفاض عدد السلع المنتجة وسيؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.ولذلك,فإن معدل التضخم العالي من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-**أسعار النفط:** تلعب أسعار النفط في الجزائر دورا مهما من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة, حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية, وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث:العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي:

هناك علاقة بين تطور وكفاءة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي, إذ يعد وجود نظام مصرفي متطور ومستقر أساس في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي, ومن هنا يمكن إيضاح هذه العلاقة من خلال هذا المبحث من خلال العناصر الآتية:

المطلب الأول: دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي:

يمثل الجهاز المصرفي بما يتضمنه من بنوك ومصارف تجارية ومتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي, وتتجلى علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي من خلال ازدهار الجهاز المصرفي, حيث أنه يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المنتجين والمدخرين, إذ تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات . إذ أن السوق المصرفي يقوم بإقراض الأموال إلى القطاعات التي تحتاجها لتمويل مشاريعها واستثماراتها المختلفة ويقوم أيضا بتقديم تسهيلات إنتمائية للمشاريع التي تكون بحاجة إلى سيولة مالية لانجاز استثماراتها وهي بذلك تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج, وتحقيق الكفاءة الاقتصادية, ومن ثم تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع, ومن خلال ما ذكر يتضح أن الدول التي لديها مصارف متطورة تستطيع تحقيق نمو سريع في قطاعاتها وهذا يظهر من الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي السريع وزيادة السيولة المالية, وان المصارف هي مصدر من مصادر التنبؤ بالنمو الاقتصادي.[2]

إن عدم كفاءة القطاع المصرفي لا يؤدي إلى تعريض التنمية المستدامة طويلة الأجل لاقتصاد للخطر فحسب, بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى حالات من عدم الاستقرار قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية, لذا فإن أهمية القطاع المصرفي ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي حضي باهتمام كبير من الدول .

كما إن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعبئة الأموال وتقييم واختيار المشاريع وإدارة المخاطر ومراقبة رواد الأعمال وتسهيل المعاملات يجب أن ينظر إليها على أنها عناصر حاسمة في تعزيز الابتكارات

---

[1] زكرياء مسعودي, خليفة عزي,محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM –دراسة قياسية للفترة (1990–2017)–,مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات,المجلد04,العدد07, 31–12–2019, ص–ص 120–121 .

[2] دعاء فيصل عجيل النصاري, دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق,رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2024, ص37.

التكنولوجية والنمو الاقتصادي, ويقترح McKinnon and Shaw 1973 أهمية التنمية للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إنتاجية رأس المال العالية وينظر إلى تنمية وتطور القطاع المصرفي على أنها شرط مسبق ضروري للنمو الاقتصادي, ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين لديهم آراء متشككة حول الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي, إذ يجادل روبنسون 1952 بأن التمويل المصرفي لا يمارس أي تأثير سببي على النمو وبدلا من ذلك, تتبع تنمية القطاع المصرفي النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع الطلب على الخدمات المالية, وعندما ينمو الاقتصاد يظهر المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات المالية في السوق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية.

على العكس من ذلك يجادل (2021) fitim&artur إن القطاع المصرفي يعزز النمو الاقتصادي لأن المدخرات تحفز الاستثمار والإنتاج والعمالة ومن ثم توليد نمو اقتصادي مستدام أكبر, إذ يساعد القروض والتسهيلات المصرفية على تعزيز الاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر على الاستثمار, ويؤكد أن البلدان التي لديها معدل ادخار محلي مرتفع لا يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر, ومن ثم تنخفض المخاطر الناتجة عن تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.

ويرى Mohammed,(2017) إن القطاع المصرفي واحد من دعائم بناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد والائتمان المصرفي, ويعد المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي ومصدر التمويل الداخلي الأساسي للاقتصاد الفلسطيني, كما يرى إن تخفيض التكلفة على الديون يساهم في توفير المزيد من التمويل المحلي, وتحسين سياسة الائتمان الخاصة بهم فهي تهدف إلى تعزيز قدرات جمع الأموال المحلية والاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

[1] مؤيد عبد الكريم مخيف, مرجع سابق, ص-ص 42-43.

المطلب الثاني: مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية:

يعد الجهاز المصرفي المتمثل بالبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي وتظهر علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي من خلال ازدهار الجهاز المصرفي إذ يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المدخرين والمنتجين حيث تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات. حيث يقوم السوق المصرفي بإقراض الأموال إلى القطاعات المختلفة التي هي بحاجة إلى تلك الأموال لتمويل مشاريعها وكذلك يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة إلى سيولة مالية لإتمام استثمارها. وبذلك تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع ومما تقدم يتبين أن البلد التي لديها جهاز مصارف متطور تستطيع تحقيق درجات نمو سريعة وهذا يظهر من خلال الارتباط بين زيادة السيولة المالية ومعدل النمو الاقتصادي السريع ومن هنا تعد المصارف مصدرا من مصادر التنبؤ بالنمو الاقتصادي . [1]

كما قد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام المصرفي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية بدونها لا يستطيع أي اقتصاد أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية.

وبما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموما هو طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية ولهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات, وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي إلى تلك القادرة على ذلك.

ويجب القول أن النظام المصرفي بمختلف مؤسساته يصنع مع الأسواق المالية شكل الهيكل الائتماني والادخاري للاقتصاد الوطني, إلا أنه يجب تأكيد بأن البنك المركزي والبنوك التجارية يأتي ترتيبها في مقدمة مؤسسات الهيكل الائتماني ضمن الاقتصاد لقدرة البنك المركزي على خلق النقود وتنظيم الائتمان ذات الأثر المباشر في عملية التنمية الاقتصادية. [2]

---

[1] أزهار عبد الصبار, أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة 2000-2012, مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد الثالث, العدد الحادي عشر, ص 271.

[2] بطاهر علي, مرجع سابق, ص_ص 232_233.

المطلب الثالث: اتجاه العلاقة بين القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي:

قد ظهرت أربع اتجاهات لتوضيح تلك العلاقة, يمكن ذكرها كالتالي: [1]

الاتجاه الأول:النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسن و تطور القطاع المالي :

تأتي في مقدمة هذه الآراء أدلمان وموريس و جولد سميث , وذلك امتدادا لأراء شومبيتر في تحليله لمسار النمو الاقتصادي و الرأسمالي عندما اعتبر عاملي لتنظيم و التجديد من ناحية ,و البنوك و المنشات من ناحية أخرى,هما المحاور الرئيسية للتنمية ,وقد أشار أدلمان وموريس إلى زيادة في المدخرات لدى القطاع المصرفي و حجم القروض الممنوحة للنشاط الاقتصادي تعكس فاعلية وكفاءة هذا القطاع في التنمية ,وقد أسهمت دراستهما إلى حد ما في إلقاء الضوء على أن نمو القطاع المصرفي بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة يأتي في المرتبة الأولى بين متغيرات التنمية الاقتصادية .

ويؤيد هذا الاتجاه تبعية النمو المالي لنمو القطاع العيني على اعتبار أن رصيد رأس المال في الأجل الطويل يعتمد على عدة متغيرات مثل معدل النمو السكاني و غيرها.ولاختبار هذه الفرضية قامت بعض الدراسات و التي أجريت على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى غاية 1994 لاختبار تأثير التغذية العكسية بين القطاع العيني و التطور المالي ,والتي توصلت إلى أنه كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي و التكوين الرأسمالي كلما كان القطاع المالي أكثر تخصصا و أقل تكلفة في تقديم خدماته و بالتالي أيدت الدراسة فرضية أن القطاع المالي يتبع النمو الاقتصادي .و في ضوء الآراء المؤيدة لدور البنوك في تمويل التنمية يمكن إبراز هذا الدور في الحالتين التاليتين:

أ-لابد أن يكون للبنوك دور في تقديم الشروط الميسرة لتمويل الاستثمار و تخفيض أسعار الفائدة على القروض لغير أغراض الاستهلاك, وهذا ما يحدث الآن في القروض الخاصة ببعض المجالات المطلوب توجيه الاستثمار إليها مثل قطاع السكان, استصلاح الأراضي واستزراعها.

ب-تعبئة الموارد المالية ,فيعتبر رأس المال هو العامل الحاسم في حدوث التفاعل بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية لمعدل النمو الاقتصادي,ومع ذلك يعجز الادخار عن الوفاء بمتطلبات عملية التنمية في الدول النامية ,على الرغم من أن الادخار القومي يتحمل المسؤولية الأساسية في تلك العملية, وهذا يعني أنه إذا عجزت وسائل جمع المدخرات الإجبارية و الاختيارية عن توفير التمويل لخطط التنمية فان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي لن يتم إلا من خلال حقن النظام الاقتصادي بجرعات معينة و مدروسة من الائتمان المصرفي ,بحيث لا يقع هذا النظام تحت وطأة التضخم الجامح الذي يقوده إلى الانهيار و الفشل .

الاتجاه الثاني :نمو القطاع المالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي :

[1] عبير منصور عبد الحميد علي, مرجع سابق, ص-ص 379-383.

من أهم هذه الآراء ما جاء به جيرلي وحيث أشار إلى أن السياسات المالية و الضريبية و التخطيط المركزي تبدو أكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي من تقدم القطاع المصرفي و يرى هذا الاتجاه أن الخدمات التي يقدمها القطاع المالي تعمل على تعبئة المدخرات,ومن ثم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية من خلال تقديمها لأصحاب المشروعات الأخرى, ولتحقيق ذلك تعرض مؤسسات الوساطة المالية الفرص للمدخرين لتنويع محافظهم المالية من خلال زيادة الأوعية الادخارية التي تتناسب و تفضيلاتهم.[1]و من ذلك يتضح أن هناك تأثيرا سببيا مباشرا بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي حيث يعتبر الأول محركا للثاني .

و لتوضيح هذا الاتجاه كان هناك العديد من الآراء ألقت الضوء على دور تطور القطاع المالي بالتركيز على القطاع المصرفي في تحقيق كل من النمو الاقتصادي و التكوين الرأس المالي و نمو الإنتاجية. فمن خلال التطبيق على عينة مكونة من 80 دولة نامية متقدمة خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1989 من واقع المشاهدات سنوية حيث يعتمد التحليل على تقدير معادلات انحدار العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عن مستوى التطور المالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد العيني و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

ومن جانب أخر تم إجراء تحليل الاختبار ما إذا كان مستوى تطور القطاع المالي بالتركيز على القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاديات النامية ,وقد توصلت النتائج إلى تأكيد فرضية أن التطور القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وكما أشارت الدراسة إلى أهمية عدم التركيز على التطور القطاع المالي و فقط لتفسير الاقتصاد العيني و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

ومن جانب أخر تم إجراء تحليل لاختبار ما إذا كان مستوى تطور القطاع المالي بالتركيز على القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاديات النامية وقد توصلت النتائج إلى تأكيد فرضية أن تطور القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ,كما أشارت الدراسة إلى أهمية عدم التركيز على تطور القطاع المالي فقط ,لتفسير نمو الاقتصاد العيني .وأخيرا تم التوصل إلى أن أداء القطاع المصرفي إذا وظف بصورة أفضل فانه يساعد على تخصيص أفضل للموارد و زيادة معدلات نمو إنتاجية عوامل الإنتاج بما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

الاتجاه الثالث:هناك علاقة تبادلية أو سببية بين القطاعين المالي و العيني:

ويختلف اتجاه السببية باختلاف مرحلة النمو التي يمر بها الاقتصاد, فالتنمية في مراحلها الأولى تحتاج إلى أن تبدأ العلاقة من القطاع المالي إلى العيني, أما عندما تصل التنمية إلى مراحل متقدمة فان النمو في القطاع يعتبر عملية مستمرة و تابعة للنمو القطاع العيني, وتم تأييد هذا الاتجاه من قبل الكثير من الدراسات التي أجريت لتوضيح العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي بالتطبيق على عينة تتكون من عشر من الدول النامية .

---

[1] ليندة بخوش, أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة1990_ 2020, أطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة باتنة 1_ الحاج لخضر, 2022, ص 13.

و قد توصلت هذه الدراسات أن هناك دليل قوي على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي, بينما لا يوجد دليل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه.

الاتجاه الرابع: القطاع المالي مستقل تماما عن النمو الاقتصادي:

ويشير هذا الاتجاه إلى أن أي منهما لا يؤثر على الآخر, إذ ليس هناك مراحل معينة توجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المالي والنمو الاقتصادي, لذا فإن كثير من الباحثين يفضلون وصف العلاقة على أنها علاقة سببية ذات اتجاهين, فلقد أشارت مجموعة من الآراء حول وجود معامل ارتباط ايجابي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي, إلا أن هذه الآراء لا تقيم وزنا للعلاقة السببية الموجهة, في حين أن الباحثين الذين يسعون إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية غالبا ما يتوصلون إلى نتائج غامضة.

ويتضح مما سبق, أن العلاقة بين النمو الاقتصادي" الاقتصاد الحقيقي أو العيني" والنمو المالي بما في ذلك القطاع المصرفي علاقة معقدة للغاية, تتضارب وتختلف حولها الآراء فمنها ما يشير إلى أن النمو المالي يتبع النمو الاقتصادي حيث إن النمو المالي يحدث نتيجة لتلبية احتياجات النمو العيني, أما وجهة النظر الأخرى والمعارضة تشير إلى أن نمو القطاع المالي يقود النمو الاقتصادي,ومن بين هذه الآراء ما يشير إلى أن هناك علاقة سببية بين القطاعين, وكذلك علاقة حيادية.

و تتفق الباحثة مع الاتجاه الثالث والذي يرى أن هناك علاقة سببية بين القطاعين المالي والعيني, وذلك لأن هذا الاتجاه يعتمد على المرحلة التي يمر بها النمو الاقتصادي في توضيح مثل هذه العلاقة. ويمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية تحتاج في مراحلها الأولى إلى أن تبدأ العلاقة من القطاع المالي إلى القطاع العيني, نظرا لاحتياج المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية لتراكم رأسمالي ضخم لتكوين البنية التحتية التي تحتاج إليها الاستثمارات لتدفع بعجلة التنمية للأمام, وهذا ما يتفق مع وضع الدول النامية وعلى رأسها مصر والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة للسير قدما نحو استثمارات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين وازدهار النمو الاقتصادي, مما يشير إلى الدور المهم الذي يلعبه القطاع المالي ومن ثم القطاع المصرفي في تلك الدول.

أم في المراحل المتقدمة لعملية التنمية الاقتصادية فإن النمو في القطاع المالي والمصرفي يعتبر عملية مستمرة وتابعة لنمو القطاع العيني, وهذا ما يتفق مع وضع الدول المتقدمة والتي لا تحتاج لرؤوس أموال أو تمويل كبير نظرا لتوافر البنية التحتية الاستثمارية لتلك الدول, فمثلا ألمانيا وبريطانيا, وغيرها من الدول المتقدمة وصلت إلى مرحلة نمو اقتصادي تؤدي إلى نمو القطاع المالي. وبالتالي, يكون الاتجاه من النمو الاقتصادي الذي أدت بدوره إلى نمو القطاع المالي والمصرفي.

المطلب الرابع: مؤشرات التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له, إلا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة عرفته بأنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات البنوك التجارية بشكل كمي ونوعي في تقديم خدمات مالية بشكل كفئ خاص تقوم بوظائف أساسية في الاقتصاد والتي تتمثل في: تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل. لهذا فان درجة تطور الجهاز المصرفي في أي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف بتقديم الوظائف أعلاه بشكل جيد. و أن دراسة وتحديد درجة التطور المصرفي مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في تحقيق النمو الاقتصادي, ومن هذه المؤشرات:

1_ معيار الحجم (العمق) المالي:

يقصد بحجم القطاع المالي وجود كم كبير ومستمر من عمليات التداول المصرفي في الاقتصاد القومي, وفي هذا الصدد يتم التمييز بين معيار الحجم النسبي, ومعيار الحجم المطلق, وذلك على النحو التالي:

أ_معيار الحجم النسبي: يوضح أهمية نشاط الوساطة الذي يؤديه كل قطاع إلا الآخر, ويكون القطاع المالي أكثر تطورا عندما تقل أهمية البنوك المركزية, وتزداد أهمية البنوك التجارية في تخصيص الائتمان. حيث أن البنوك التجارية تتسم بدرجة أكبر من التنافسية والكفاءة في تعبئة وتخصيص المدخرات, وتقييم ورصد فرص الاستثمار بشكل يفوق قدرة البنك المركزي على تأدية تلك الوظيفة_ حيث يخضع لدرجة من الكبح المالي, ويشمل على عدة مؤشرات: أصول البنوك المركزية / إجمالي الأصول المالية(مجموع أصول البنك المركزي وبنوك الإيداع النقدي وأصول المؤسسات المالية الأخرى), وأصول المؤسسات المصرفية لإيداع النقدي (البنوك التجارية) / إجمالي الأصول المالية.

ب_ معيار الحجم المطلق:يوضح مدى اتساع قاعدة ونشاط الوساطة المالية بالنسبة إلى حجم الطاقة الإنتاجية القائمة للاقتصاد. و كلما ارتفعت قيمة مؤشرات هذا المعيار كلما دل ذلك على مدى عمق واتساع القطاع المالي, وتحقيق لوفرات الحجم الكبير, بما يسمح بتخفيض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من ناحية, وقدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع من ناحية أخرى[1], وكذلك على قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع. ومن أهم مؤشرات هذا المعيار, أصول البنك المركزي/ الناتج المحلي الإجمالي, أصول بنك الإيداع النقدي / الناتج المحلي الإجمالي.

2_ معيار نشاط أو سيولة القطاع المالي:يشير هذا المعيار إلى مدى انتشار الخدمات المالية ووصولها إلى وحدات الاقتصاد القومي, وخصوصا القطاع الخاص, ويركز هذا المعيار على قياس مدى كفاءة وحدات قطاع

[1] بن قانة إسماعيل, بوغزالة أحمد عبد الكريم, قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2014, مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية_ عدد 01 , 2015 , ص 268.

الوساطة المالية في أداء أحد أهم وظائفها ألا وهي حشد المدخرات وتوصيلها إلى المستثمرين في القطاع الخاص, الذي يمثل القطاع الأكثر إنتاجية مقارنة بالقطاع العام. ويشمل هذا المعيار على عدد من المؤشرات أهمها:

الائتمان الخاص الممنوح بواسطة بنوك الإيداع النقدي / الناتج المحلي الإجمالي, الائتمان الخاص الممنوح بواسطة بنوك الإيداع النقدي و المؤسسات المالية الأخرى/ الناتج المحلي الإجمالي.

3_معيار الكفاءة : وفقا لهذا المعيار يكون القطاع المالي أكثر تطورا عندما يعمل في ظل توافر مجموعة من الشروط, ويوجد مجموعة من المؤشرات لقياس الكفاءة, أهمها وفقا لمستوى الدراسة الحالية مؤشر"تركز القطاع المصرفي" وينصرف إلى قياس الأصول المالية لأكبر ثلاث بنوك تجارية إلى إجمالي الأصول المالية المصرفية, ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على قلة ضغوط المنافسة بين البنوك على جذب المدخرات وتوجيهها للمستثمر.

4_ معيار التحول الهيكلي المالي: يشير هذا المعيار إلى مدى تحول هيكل القطاع المالي إلى شكل أكثر نضجا وتماشيا مع تطور النظام المالي الذي يواكب متغيرات العولمة المالية. وهنا يوجد معيارين:

أحداهما, التحول (النضج) الهيكلي الرأسي: ويشير إلى حدوث تغيرات ديناميكية للعناصر المكونة للقطاع المالي القائم, مثل تحول القطاع المالي المصرفي من وسائل الدفع الجارية وتقديم أوعية ادخارية تقليدية إلى خدمات ومشتقات مالية جديدة ومتنوعة. ويقاس هذا المعيار بمؤشر (السيولة المحلية/المفهوم الضيق للنقود).

أما معيار التحول الهيكلي فينصرف إلى قياس مدى تحول هيكل القطاع المالي(حيث العمق أو النشاط) من أنظمة مستندة إلى قاعدة المصارف إلى أنظمة مستندة من قاعدة السوق. ومن أهم المؤشرات الدالة على هذا المعيار(قيمة التداول في سوق المال / الائتمان البنكي للقطاع الخاص), ويعكس هذا المؤشر مدى حجم ونشاط أسواق المال في تأدية وظائف الوساطة المالية مقارنة بالدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي في هذا الشأن.

5_ الانفتاح المالي:يشير هذا المعيار إلى مدى قيام القطاع المالي بأداء وظائفه في بيئة خالية من القيود الحكومية (الكمية و الإدارية والتنظيمية) التي تفيد من منح وتخصيص الائتمان, وبيئة خالية من وجود قيود على المعاملات المالية الدولية وعلى سعر الفائدة, ومن وجود عوائق على دخول المصارف الأجنبية. وفي هذا السياق يتم الاستناد إلى مؤشر الحرية الاقتصادية للانفتاح المالي, وكلما ارتفعت

قيمة المؤشر الذي يتراوح من (1–10) درجات, كلما دل ذلك على وجود قطاع مالي أكثر اندماجا في تيار العولمة المالية.[1]

[1] عمر إيهاب نافع, دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية التجارة, 2020,ص–ص 34–36.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للنظام المصرفي وكل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي من الجانب النظري, سنتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها قياس تأثير النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022, وتتمثل هذه المؤشرات في نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي, والكتلة النقدية, الائتمان المحلي المقدم إلى قطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي, نسبة رأس مال البنوك إلى مجموع الأصول, وقروض البنوك العاملة إلى إجمالي مجموع القروض.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: دراسات سابقة:

المطلب الأول: دراسات بالعربية:

– دراسة مصطفى محمد أبودراز وآخرون تحت عنوان تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019 سنة الدراسة 2023: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 2005 إلى 2019, وذلك من خلال دراسة قياسية تم الاعتماد فيها على طريقة المربعات الصغرى OLS بواسطة برنامج E_VIEWS لقياس العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات وتم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي والتقارير المنشورة للبنك المركزي الأوغندي, وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: صغر حجم الجهاز المصرفي في أوغندا, القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي متمثلا في نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوغندا عن طريق كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة السيولة ونسبة رأس مال البنوك إلى الأصول, وتوصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة معنوية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, وكذلك وجود علاقة معنوية طردية بين نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول وبين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي .

– دراسة ياسر محمود احمد عبد الرحمن ومحمد رجب صديق هاشم التي جاءت بعنوان تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008–2020, سنة الدراسة 2022:هدف هذا البحث إلى التصدي للإجابة على التساؤلات التي من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وذلك لانعكاساتها الإيجابية على مستوي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات, ومن ثم قامت الدراسة بتطبيق بعض الأساليب الإحصائية,بهدف الوصول إلى معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها انخفاض معدل النمو الاقتصادي, واعتمد البحث على قياس أثر التطور المالي من خلال مؤشراته الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة, إجمالي الودائع, عدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي E.Views, وتغطي البيانات للفترة الزمنية من 2008 إلى 2020, وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي تؤكد على أن القطاع المصرفي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي, كما تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار(ADF),وتم التوصل إلى أن هناك متغيرين مستقرين عند المستوى حسب ADF, ومتغير واحدا(الودائع) مستقرا عند المستوى الأول ويوجد متغير واحد (القروض) مستقر عند المستوى الثاني وخلو النموذج من مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء وأيضا من مشكل اختلاف التباين أي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

– دراسة نسرين بطيوي و محمد علي دحمان تحت عنوان دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ,سنة الدراسة 2022 :

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر بتحديد طبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي ومعرفة واقع التطور المصرفي في الجزائر بالتعرف على المحددات المستخدمة لقياس التطور,خلال الفترة 2000–2020 وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM كأداة للدراسة, وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: بالاعتماد على اختبار johansen في المدى الطويل إن جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في (الإنفاق الحكومي,الانفتاح التجاري, مؤشر التضخم) تربطها علاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي بالجزائر, إلا مؤشر التطور المصرفي المقاس بالائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (BD) أظهر تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة, في حين أظهرت نتائج المدى القصير بالاعتماد على اختبار ECM محافظة متغيرات الدراسة على نفس العلاقة السابقة في المدى الطويل إلا مؤشر الإنفاق الحكومي والتضخم .

– دراسة كل من بن حمو أمينة و بوثلجة جمال عبد الناصر ورقة بحثية بعنوان أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة(2000–2019) باستخدام نموذج ARDL سنة النشر2021 : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات النظام المصرفي والمتمثلة في المعروض النقدي بمفهومه الواسع,الادخار المحلي الإجمالي,الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص,الاستثمار,التضخم,الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي , مستخدما في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لبيانات فصلية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى غاية 2019, حيث أظهرت النتائج التالية: مدى استجابة كل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع والانفتاح التجاري للنمو الاقتصادي وسلبية كل من الادخار الإجمالي والاستثمار, وعدم معنوية الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص, بحيث أكدت الدراسة أن الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص له تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل أما معدل التضخم فله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وتأثيره غير معنوي في المدى الطويل, ووجود علاقة طردية بين كل من المعروض النقدي,الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل وتوصلنا كذلك من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت حوالي36,70% سداسيا .

– دراسة محمد حقيقة أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005–2014),سنة الدراسة 2019 أطروحة دكتوراه:سعى الباحث من خلال هذه الدراسة بشكل خاص إلى قياس وتحليل أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو

الاقتصادي في الجزائر ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في إظهار أهمية الجهاز المصرفي في التأثير على النمو الاقتصادي كونه واحدا من الأدوات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي نظرا لدوره الرئيسي في تمويل المشروعات الإنتاجية وكذا تقييم لمدى تطور مؤشرات الربحية للبنوك التجارية الجزائرية ,بحيث تم استخدام طريقة PMG خلال الدراسة القياسية لعينة البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2005 إلى 2014, وقد توصل من خلال الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتطور القطاع المالي للجزائر في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة,ماعدا مؤشر العائد على الأموال الخاصة والذي أظهر وجود أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني عدم تأييد فرضية وجود تأثير للتطور المالي(التطور المصرفي كجزء منه)على النمو الاقتصادي للجزائر, كما بينت الدراسة الوصفية لمعدل العائد على الأصول أن أداء البنوك العمومية كان ضعيف وأقل من البنوك الخاصة والأجنبية, وأنها كانت كلها تحت المتوسط حيث حقق بنك BDL أدنى متوسط بين البنوك كما أن بنك TRUST حقق أعلى متوسط بين البنوك محل الدراسة, مما يدل على أن البنوك العمومية لديها ضعف في عملية إدارة أصولها مقارنة بالبنوك الخاصة والأجنبية .

- دراسة قنوني حبيب و عامر عبد الرحمن بعنوان مساهمة النظام البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة قياسية(1962-2016),سنة الدراسة 2018: يهدف هذا العمل إلى تبيان العلاقة التي تربط بين البنوك من خلال متغيراتها الاقتصادية والنمو الاقتصادي, ولتحقيق هذا استعملا الباحثان دراسة قياسية والتي سمحت بدراسة تأثير بعض متغيرات الأداء البنكي على النمو الاقتصادي كأهم مؤشر لقياس التنمية الاقتصادية في الجزائر, للفترة الممتدة من 1962 حتى2016, وكنتيجة لهذا البحث وجد أن هذه المتغيرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة متغير القروض كونه الوظيفة الأساسية للبنك, أي أن أداء البنوك في الاقتصاد الجزائري ما يزال بعيدا عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

- دراسة عادل زقرير تحت عنوان أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012), سنة الدراسة2015,أطروحة دكتوراه:حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإحاطة بالإطار النظري للنمو الاقتصادي والتأصيل النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي وكذا حصر أهم الآثار المترتبة لإفرازات ظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي, وحصر أهم الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لتطوير أداء الجهاز المصرفي ناهيك عن تحديد أهم الآثار المحتملة لهذه الاستراتيجيات على النمو, مستخدما في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL), للفترة الممتدة من 1980إلى غاية 2014 ,بحيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري,و يمثل القطاع المالي والمصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد,إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل

نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك ومسهل للتداول وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر والتي تساهم في تسريع عملية التراكم الرأسمالي, كما تستدعي عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة والبنك المركزي والبنوك التجارية الجزائرية وبورصة الجزائر.

– دراسة حمديش مجيد بعنوان النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية سنة الدراسة 2012 مذكرة ماجستير: يهدف الباحث من خلال هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية, والتعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي وتحديد المتغيرات المؤثرة في النشاط المصرفي في تمويل التنمية سواء كانت تلك المتغيرات تحت سيطرة النظام المصرفي أو خارج إطار رقابته ودرجة إعاقتها للنظام المصرفي والحد من قدرته في تمويل التنمية, للتوصل إلى النتائج التالية: وجود اللجنة المصرفية التي أوكلت لها مهمة مراقبة البنوك والمؤسسات المالية, كما أصبح بنك الجزائر يشكل الإطار النموذجي لكل من وظيفة الرقابة الإستراتيجية للجنة المصرفية ووظيفة الرقابة العملياتية الإدارية للمفتشية العامة لبنك الجزائر على كل النشاطات المصرفية سواء تعلق الأمر بالعمليات المحلية أو تلك الخاصة بالخارج, وكذلك أن العمل المصرفي لم يتبنى طابعه شبه الحرفي إلا عند صدور قانون النقد والقرض الذي أزال ولو نظريا تفصيل القطاع العام على القطاع الخاص الاقتصادي.

–دراسة زرياحن محمد بعنوان النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية, سنة الدراسة2012, مذكرة ماجستير: حاول الباحث من خلال دراسته إلى تقيم أثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري, في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية وذلك من خلال إعطاء فكرة على تطور هذا النظام تاريخيا, وهذا منذ حقبة ما قبل الاستقلال الوطني,بحيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج ومن بينها يجب أن تكون العلاقات وثيقة وطيبة بين بنك الجزائر وبقية المصارف في البلاد,وأن تبنى هذه الصلة على تعاون وطيد ومتين لمصلحة الطرفين من جهة,وللمنفعة والمصلحة العامة للبلاد من جهة أخرى فعلا المصارف الأولية أن تودع احتياطاتها النقدية والفائض المحقق من أعمالها لدى بنك الجزائر كما أن على هذا الأخير أن لا يسئ استعمال هذه الأموال,مادام يحضا بالثقة الواسعة لكل من الدولة والمصارف الأخرى إذ عليه أن يبذل كل ما في وسعه على تحقيق الرفاهية الاقتصادية, والدفع إلى الأمام بخطى كبيرة للتنمية الوطنية وذلك بتنفيذ سياسة نقدية رشيدة وناجحة.

_ دراسة عمار حمد خلف بعنوان قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, أطروحة دكتوراه: يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي استخدم كمؤشر للتطور المصرفي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي. وجد هذا البحث بواسطة استخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLإن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في القطر, وبالتالي لابد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد, والحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية informal activities للقطاع الخاص في الاقتصاد, تقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي, وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

-دراسة(PHUC TRAN NGUYEN, 2022) بعنوان The impact of banking sector development on economic growth: the case of Vietnams transitional economy:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور النظام المصرفي في نمو الاقتصاد الفيتنامي في عملية التحول التي بدأت في أوائل التسعينات.بحيث تم تطبيق تقنية الانحدار الخطي متعدد الأبعاد القائم على النمو الذي يستند إلى نهج (ARDL) لتسليط الضوء على تأثير تطور البنوك على النمو, والذي يقاس بالائتمان المصرفي, كما تؤكد النتائج التجريبية وجود تأثير ايجابي طويل الأمد لتطوير البنوك على النمو, مما يعكس الدور الهام للنظام المصرفي في نظام مالي قائم على البنوك بتحريك رأس المال إلى الاقتصاد و بالتالي المساهمة في النمو على مدى عملية الانتقال الاقتصادي, كما تشير النتائج التجريبية أيضا إلى تأثير غير خطي و تأثير حدودي لتطوير البنوك في الفترة من 2007إلى 2020 ,وتشير هذه النتيجة أن البنك يجب أن يخضع إلى التوسع الائتماني للرقابة حتى يتكيف مع قدرة الاقتصاد على استيعاب رأس المال إلى حد ما,وتعد هذه النتيجة أيضا مؤشرا لنموذج النمو المكثف المستمر المعتمد في فيتنام و الذي يعتمد بشكل كبير على كمية رأس المال المستثمر.

-دراسة(WIJESINGHE M.D.J.W AND P.DULANJANI, 2022) تحت عنوان:
BANKING SECTOR DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH IN SRI LANKA: AN ECONOMETRIC ANALYSIS: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور القطاع المصرفي في رفع النمو الاقتصادي في سيريلانكا من خلال تحديد العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين تطوير القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في سيريلانكا.حيث تستخدم هذه الدراسة البيانات السنوية للفترة من1960إلى غاية 2019 من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية للبنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية حيث يتم استخدام نموذج ODEDOKUN الذي يقترض الطاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي باستخدام الاختبار ضمن إطارARDI, وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تبين أن الفترة المقدرة طويلة المدى لمؤشر تطور الصناعة المصرفية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال دعم نموذج النمو, وتوفر تقديرات نموذج تصحيح الخطأ صورة واسعة للعلاقة قصيرة المدى, وتتوافق النتائج بشكل كبير مع نتائج النموذج طويل المدى, كما تشير النتائج التجريبية إلى أن النمو الاقتصادي في سريلانكا يتسم بالمرونة اتجاه التغيرات في تطوير الصناعة المصرفية .

- **أعدت الباحثة (salima rekiba ,2021) دراسة تحت عنوان The Algerian banking system: reality, reforms and wto accession**:ترتكز هذه الدراسة على وظيفة النظام المصرفي الجزائري و الشروط اللازمة لنجاح الإصلاحات المتوافقة مع معايير منظمة التجارة العالمية حيث تحاول تحليل وظيفة النظام المصرفي الجزائري من خلال دراسة تكوينه و بنيته وتحاول أيضا تحديد الشروط اللازمة لنجاح الانضمام و التكيف مع الإنفاق العام بشأن التجارة في الخدمات .

- **دراسة(gonxhe osmani,2020) بعنوان: The impact of banks on economic growth: case of republic of north macedonia**: الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو وصف ومقارنة وتحليل و قياس تأثير البنوك على النمو الاقتصادي في جمهورية مقدونيا الشمالية .حيث تم جمع بيانات ربع سنوية للفترة من عام 2005 إلى غاية 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي 62 ملاحظة , وكانت طريقة معالجة البيانات بتحليل الانحدار المتعدد و كان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الرئيسي لقياس النمو الاقتصادي, كما ظهرت المتغيرات المستقلة والتي هي نسبة كفاية رأس المال, ومعدل العائد على متوسط الأصول ROAA و معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAEالقروض الخاصة وانخفاض قيمة القروض. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة كفاية رأس المال و العائد على حقوق المساهمين و القروض الخاصة .هناك علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض قيمة القروض و العائد على الأصول .

- **دراسة)(khaled zidan,2019 بعنوان : The impact of banking sector on economic growth :empirical analysis from Palestinian economy**الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى تأثير القطاع المصرفي الفلسطيني على النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005 إلى 2017 واختار الباحث الائتمان البنكي كمتغير تفسيري يقاس بنسبة متغيرات مستقلة و هي التسهيلات الائتمانية المباشرة و التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و القروض على الودائع,ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع AIR واستثمارات البنوك في الأوراق المالية المحلية DTGDP وتعتبر هذه المتغيرات من مؤشرات القطاع المصرفي وتؤثر على النمو الاقتصادي .وتم جمع البيانات من التقارير السنوية المدققة لبنوك العينة والتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين,تم استخدام هذه المتغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وأظهرت النتائج و التحليلات أن هناك علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي و القطاع المصرفي .

- **_دراسة) ishaq hacini ,khadra dahou ,2018)بعنوان : The evolution of the Algerian banking system** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التعرف على مراحل تطوره ابتدءا من الاستقلال سنة1962حيث ورثت الجزائر نظام مصرفي استعماري ولدراسة هذا

التطور ركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطوره من خلال توضيح المراحل التي مر بها: المرحلة الاستعمارية ,مرحلة السيادة , مرحلة التأميم والتنشئة الاجتماعية , مرحلة التقييد, ومرحلة التحرير. بالإضافة إلى ذلك قامت هذه الدراسة بتحليل عدة مؤشرات للقطاع المصرفي في الجزائر مثل انتشار أسعار الفائدة, ملكية البنوك, نشاط البنوك والربحية, علاوة على ذلك وضعت مقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري, و القطاعات المصرفية لدولتي المغرب و تونس. كما كشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد عدة تحولات لذلك قامت السلطات الجزائرية ببناء نظام مصرفي جزائري ليحل محل النظام الاستعماري, وبعد ذلك اعتمدت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات بناءا على متطلبات اقتصادية واجتماعية في أوائل التسعينات وخاصة مع قانون النقد 1990, حيث سعت السلطات إلى تحرير أنشطة البنوك لتحسين أداءها ,ونتيجة لتغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري أصبح في سنة 2016 يتكون من 20 بنكا تجاريا و 8 شركات مالية ومجموعة من مكاتب الاتصال للبنوك الأجنبية وقد ارتفع إجمالي الأصول بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2000الى 2015 بحيث يمثل إجمالي الأصول 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على القروض للاقتصاد فقد ارتفعت نسبة الاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.4% عام 2000 إلى 4.4 %عام 2015 ولذلك كان لتطور أنشطة البنك أثر ايجابي على ربحية البنوك بحيث بلغ العائد على الأصول 0.46% عام 2005 ووصل إلى 1.9 %عام 2015 وشجعت سياسة التحرير دخول ثلاثة عشر بنكا أجنبيا مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات , و من ناحية أخرى لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر بحاجة إلى مزيد من التطوير للوصول إلي مستوى البنوك في منطقة المغرب و تونس خاصة في إدارة مخاطر الائتمان .

دراسة 2018, abderzag fouzi) بعنوان : The effect of economic variables on banking credits: an empirical study of Algerian commercial banks 1997_2017

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار تأثير الودائع وسعر الفائدة الحقيقي و الإصلاحات الاقتصادية على الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية,والوصول إلى استمارة موحدة للتعبير عن محددات الائتمان البنكي في البنوك الجزائرية,حيث استخدمت هذه الدراسة البيانات السنوية للفترة من 1997 إلى غاية 2017 وقد تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS, و أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية و الودائع و متغير الإصلاحات الاقتصادية في حين أن سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان يرتبطان بعلاقة سلبية دالة إحصائيا وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم التسهيلات الائتمانية وإجمالي الودائع والمتغيرات الاقتصادية, في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية .

_دراسة(khalil mhadhbi et al, 2017) تحت عنوان: Banking sector development and economic growth developing countries: a bootstrap panel granger causality analysis

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في العلاقة السببية بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي لأربعين دولة نامية في الفترة من 1970 إلى 2012, من أجل التعرف على الجوانب المختلفة لتطوير القطاع المصرفي ,حيث قاموا بتطوير مؤشرين لرفع القطاع المصرفي و تطبيق نهج اللجنة التمهيدي على نهج اختبار النسبية لgranger بشكل صحيح مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتماد عبر القطاعات وقضايا عدم التجانس.تظهر النتائج التجريبية دعما محدودا لفرضيات العرض ومتابعة الطلب و التكامل, وتقدم نتائج حول العلاقة السببية بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي, كما تظهر بعض الاستنتاجات في هذه الدراسة التجريبية كالتالي: لم يتسبب أي من مؤشرات تطور القطاع المصرفي في تحقيق النمو اقتصادي في ثلاثة وعشرون دولة أي ما يقارب 57% من العينة (مثل بوركينا فاسو, الكاميرون, جمهورية إفريقيا الوسطى, مصر, الهند, مالي, المكسيك وغيرها....).

–دراسة(mariusz prochniak ,katarzyna wasiak,2016) بعنوان : The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis empirical evidence for the EU and OECD countries:سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطور و استقرار القطاع المالي على النمو الاقتصادي, وهذا على أساس الأساليب الكمية التي تنتج نتائج قوية,ويتم اختبار فرضيات البحث التالية :H1 العلاقة بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي غير خطية , H2لا يؤدي الحجم الكبير جدا للنظام المالي إلى نمو اقتصادي أسرع بل قد يؤثر سلبا على ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي,H3إن إدراج فترة ما بعد الأزمة يعطي رؤى جديدة لطبيعة الأزمة . العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي يغطي تحليل 28 اقتصادا في الاتحاد الأوروبي و 34 في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الفترة من 1993 إلى غاية 2013 المتغيرات التالية تستخدم لقياس القطاع المالي و الائتمان المحلي, القروض المصرفية المتعثرة , نسبة رأس مال البنك إلى الأصول , القيمة السوقية ,الشركات المدرجة و نسبة دوران الأسهم المتداولة . وأظهرت النتائج أن حجم وأداء النظام المالي لهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي ومع ذلك فان المتغيرات المختلفة التي تمثل القطاع المالي تؤدي إلى نتائج مختلفة في هذا المجال , وفي حالة بعض المتغيرات(مثل القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية أو نسبة دوران الأسهم المتداولة) هناك علاقة ايجابية وغير خطية واضحة مع ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي, ويتماشى التأثير على النمو الاقتصادي مع قانون تناقص العوائد الهامشية عندما يتم الوصول إلى قيمة محددة لقيمة سوق الأوراق المالية أو نسبة الدوران, فان التطور الإضافي لسوق رأس المال ليس عاملا يحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي حالة بعض المتغيرات الأخرى (مثل الائتمان المحلي) فإن نتائج التغيرات في متغير معين تعطي نتائج معاكسة

مقارنة بمستويات نفس المتغير. ومع ذلك يوضح التحليل أن الحجم الكبير جدا للقطاع المالي أي الإفراط في الإقراض أو الحجم الكبير جدا للقروض المتعثرة له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

_ دراسة (Patrick imam ,2014) بعنوان : Financial system stability assessment: تهدف هذه الدراسة إلى عمل برنامج تقييم القطاع المالي FSAP التي زارت الجزائر في سبتمبر 2013 وقد تمت مناقشة نتائج برنامج تقييم القطاع المالي مع السلطات خلال البعثة التشاورية للمادة الرابعة في نوفمبر 2013 , ويعمل هذا البرنامج على تقييم استقرار النظام المالي ككل وليس استقرار المؤسسات الفردية , وتهدف هذه الدراسة إلى مساعدة البلدان على تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية في القطاع المالي وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات , و لا يتم تغطية فئات من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات المالية مثل المخاطر التشغيلية أو القانونية أو المخاطر المتعلقة بالاحتيال في خطط تقييم القطاع المالي .

بعد التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة المحلية و الأجنبية, يمكن إجماعها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-01: أهم الدراسات السابقة:

المؤلف	عنوان الدراسة والفترة	المنهجية	النتائج
مصطفى محمد أبو دراز وآخرون	تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة 2005-2019	تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS بواسطة برنامج EVIEWS في الدراسة القياسية المستخدمة	وجود علاقة معنوية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
ياسر محمود أحمد عبد الرحمان ومحمد رجب صديق هاشم	تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة 2008-2020	طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي EVIEWS	اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي
نسرين بطيوي ومحمد علي	العلاقة بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	استخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM	بالاعتماد على اختبار johansen في المدى الطويل إن جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في الإنفاق الحكومي, الانفتاح التجاري, مؤشر التضخم تربطها علاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .
بن حمو أمينة وبوثلجة جمال عبد الناصر	أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2019	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL	الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص له تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل أما

			معدل التضخم فله تأثير سلبي على النمو
محمد حقيقة	أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014	تم استخدام طريقة PMG خلال الدراسة القياسية	عدم وجود تأثير لتطور القطاع المالي للجزائر في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة ماعدا مؤشر العائد على الأموال الخاصة والذي أظهر وجود أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي .
دراسة قنوني حبيب و عامر عبد الرحمان	مساهمة النظام البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة قياسية 1962-2016		وجود تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة متغير القروض كونه الوظيفة الأساسية للبنك أي أن أداء البنوك في الاقتصاد الجزائري ما يزال بعيدا عن تحقيق التنمية الاقتصادية.
عادل زقرير	أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2012	تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري
حميدش مجيد	النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2012		وجود اللجنة المصرفية التي أوكلت لها مهمة مراقبة البنوك والمؤسسات

			المالية, وذلك أن العمل المصرفي لم يتبنى طابعه شبه الحرفي إلا عند صدور قانون النقد والقرض
زرياحن محمد	النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية 2012		يجب أن تكون العلاقات وثيقة وطيبة بين بنك الجزائر وبقية المصرف في البلاد وأن تبنى هذه الصلة على تعاون وطيد ومتين لمصلحة الطرفين
عمار حمد خلف	قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق	استخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد
Phuc tran nguyen	تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الانتقالي في فيتنام 2007_ 2020	تم تطبيق تقنية الانحدار متعدد المتغيرات القائمة على نهج ARDL	وجود تأثير ايجابي طويل الأمد لتطوير البنوك على النمو, مما يعكس الدور الهام للنظام المصرفي في نظام مالي قائم على البنوك بتحريك رأس المال إلى الاقتصاد.
WIJESINGHE M.D.J.W AND P.DULANJANI	تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في سيريلانكا: تحليل	تم استخدام نموذج odedakuns ضمن إطار ARDL	إلى أن النمو الاقتصادي في سريلانكا يتسم بالمرونة اتجاه التغيرات

	اقتصادي قياسي 1960_ 2019		في تطوير الصناعة المصرفية .
Salima rekiba	النظام المصرفي الجزائري: الواقع والإصلاحات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية		انعدام الشفافية والافتقار إلى الانفتاح الاقتصادي والمنافسة
Gonxhe osmani	تأثير البنوك على النمو الاقتصادي: حالة جمهورية مقدونيا الشمالية 2005_ 2020	تحليل الانحدار المتعدد	وجود علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة كفاية رأس المال و العائد على حقوق المساهمين و القروض الخاصة
Khaled zidan	تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي من الاقتصاد الفلسطيني 2005_2017		أظهرت النتائج و التحليلات أن هناك علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي و القطاع المصرفي وأن الائتمان المصرفي له تأثير كبير على النمو
Ishaq hacini, khadra dahou	تطور النظام المصرفي الجزائري 1962_2015		لقد كان للإصلاحات المصرفية أثر إيجابي على أداء البنوك
Abderzag fouzi	تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاعتمادات المصرفية: دراسة تطبيقية على	نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية و الودائع و متغير

	البنوك التجارية الجزائرية 1997_ 2017		الإصلاحات الاقتصادية في حين أن سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان يرتبطان بعلاقة سلبية دالة إحصائيا
Khali lmhadhbi	تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: تحليل السببية 1970_ 2012	نهج اختيار السببية	وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في 25 دولة
Mariusz prochniak,katarzyna wasiak	تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي في سياق الأزمة العالمية: الأدلة التجريبية 1993_ 2013		أن حجم وأداء النظام المالي لهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي ومع ذلك فان المتغيرات المختلفة التي تمثل القطاع المالي تؤدي إلى نتائج مختلفة في هذا المجال

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما سبق

المبحث الثاني: أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من مؤشرات تطور النظام المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي للفترة من 1999 إلى غاية 2022 ونذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هو مقياس يستخدم في التحليل الاقتصادي لقياس حجم الودائع المودعة في القطاع المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الإنتاج الاقتصادي للبلد. يعكس هذا المؤشر النسبة المئوية لإجمالي الودائع المصرفية (المودعة من الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى) إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر مؤشراً هاماً لفهم علاقة القطاع المالي بالاقتصاد العام, ولقياس مدى تأثير البنوك والودائع على نشاط الاقتصاد بشكل عام قمنا بدراسة مؤشر الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 2000 إلى غاية 2021 من خلال الجدول والشكل أدناه.

الجدول رقم02 -02: نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2021:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الودائع مصرفية	26.15	40.60	45.40	45.22	42.39	37.78	40.96	46.20
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع المصرفية	44.71	48.66	44.99	43.07	41.27	43.42	49.44	49.87
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الودائع المصرفية	46.48	48.78	49.59	48.02	53.94	51.52	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك العالميworld bank data

https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development/Series/GFDD.OI.02#

الشكل رقم02-01: نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

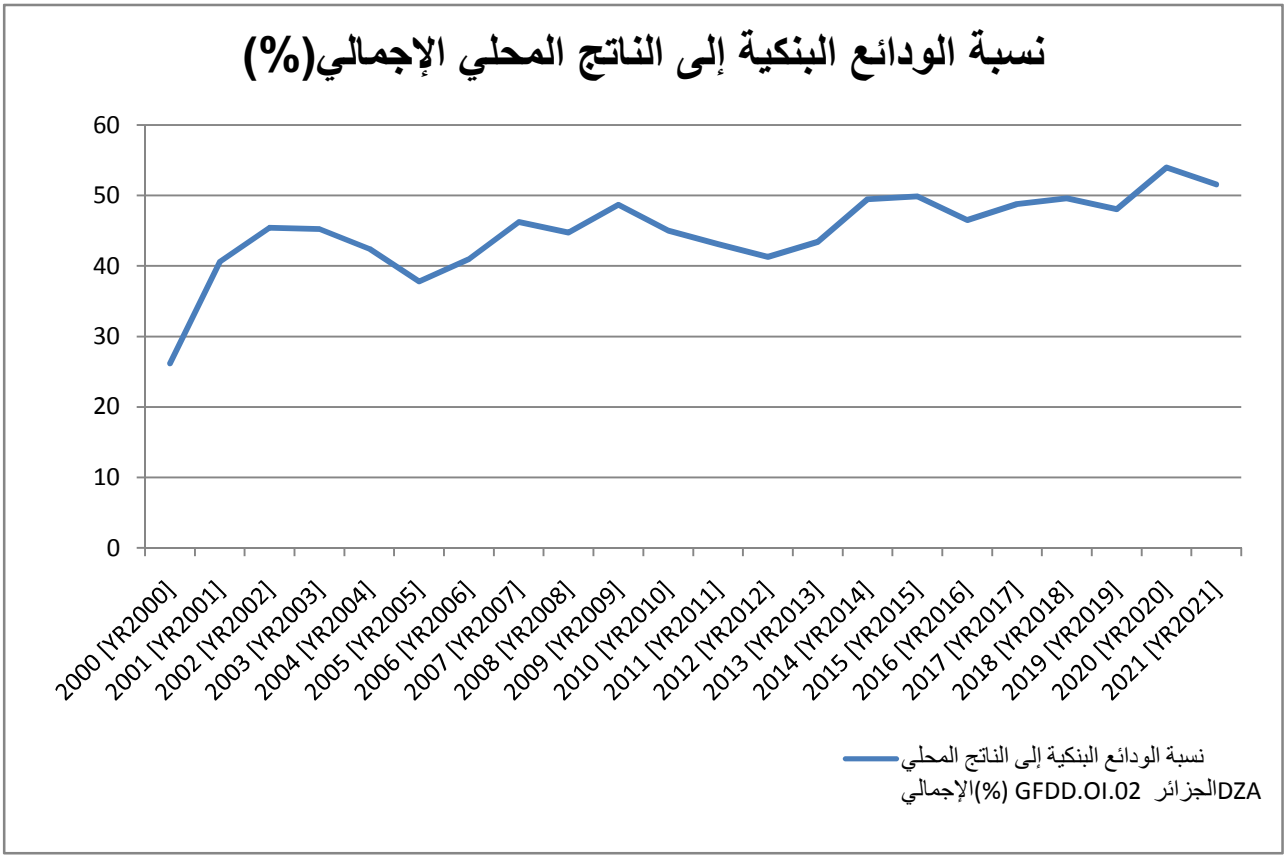

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول 02-02

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02-02 والشكل أعلاه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي, خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2021, بحيث نلاحظ تطور ملحوظ في الأربع سنوات الأولى, فقد سجلت النسبة سنة 2000 ب26.15%وتعتبر أدنى نسبة خلال فترة الدراسة, وازدادت النسبة إلى 40,15 %في سنة 2001 ثم 45,40% سنة 2002 و45,22% سنة 2003, وهذا راجع إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية التي مست الاقتصاد الجزائري. تم سجلت النسبة تباين بين الارتفاع والانخفاض بحيث كان اتجاه هذا التباين بشكل عام صوب الزيادة فنلاحظ انخفاض ضئيل لسنتي(2004 و2005) على النحو التالي (42,39%و37,78%) نظرا لانخفاض أسعار البترول. لتعرف بعده النسبة ارتفاعا سنة 2006 ب40,96% و46,20% سنة 2007.وواصلت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب لتسجل إلى أعلى نسبة في نهاية الفترة لسنة 2020 والمقدرة ب53,94% وهذا نتيجة السياسات العمومية المعتمدة لدعم الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة.

المطلب الثاني :الائتمان المحلي للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

هو مقياس يستخدم لتقدير حجم الإقراض المتاح للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى في البلد. و يعكس هذا المؤشر النسبة المئوية لإجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص (بما في ذلك الشركات والأفراد) إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال فترة زمنية محددة.

و يُعتبر مؤشر الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لتقييم حجم وأثر الاقتراض على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في البلد، ويساعد على فهم مدى توفر التمويل والائتمان للشركات والأفراد، وبالتالي يلعب دوراً مهماً في تحليل قوة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي للبلدان, ولقياس هذا المؤشر تطرقنا إلى نسبة كل من الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 1999 إلى غاية 2022.

الجدول رقم02-03: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من1999 إلى 2022:

السنوات	الائتمان المحلي للقطاع الخاص(من الناتج المحلي الإجمالي)	الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي)
1999	5.39	5.37
2000	5.97	5.95
2001	8.01	7.98
2002	12.20	12.17
2003	11.22	11.19
2004	10.10	10.97
2005	11.93	11.85
2006	12.12	12.10
2007	12.10	12.97
2008	12.80	12.78
2009	16.27	16.25
2010	15.21	15.19
2011	13.72	13.70

14.01	14.03	**2012**
16.48	16.50	**2013**
18.33	18.35	**2014**
21.68	21.71	**2015**
22.86	22.88	**2016**
24.39	24.40	**2017**
24.88	24.90	**2018**
25.79	25.81	**2019**
29.53	29.55	**2020**
25.80	25.81	**2021**
21.09	21.10	**2022**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

#https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الشكل رقم02-02: تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي:

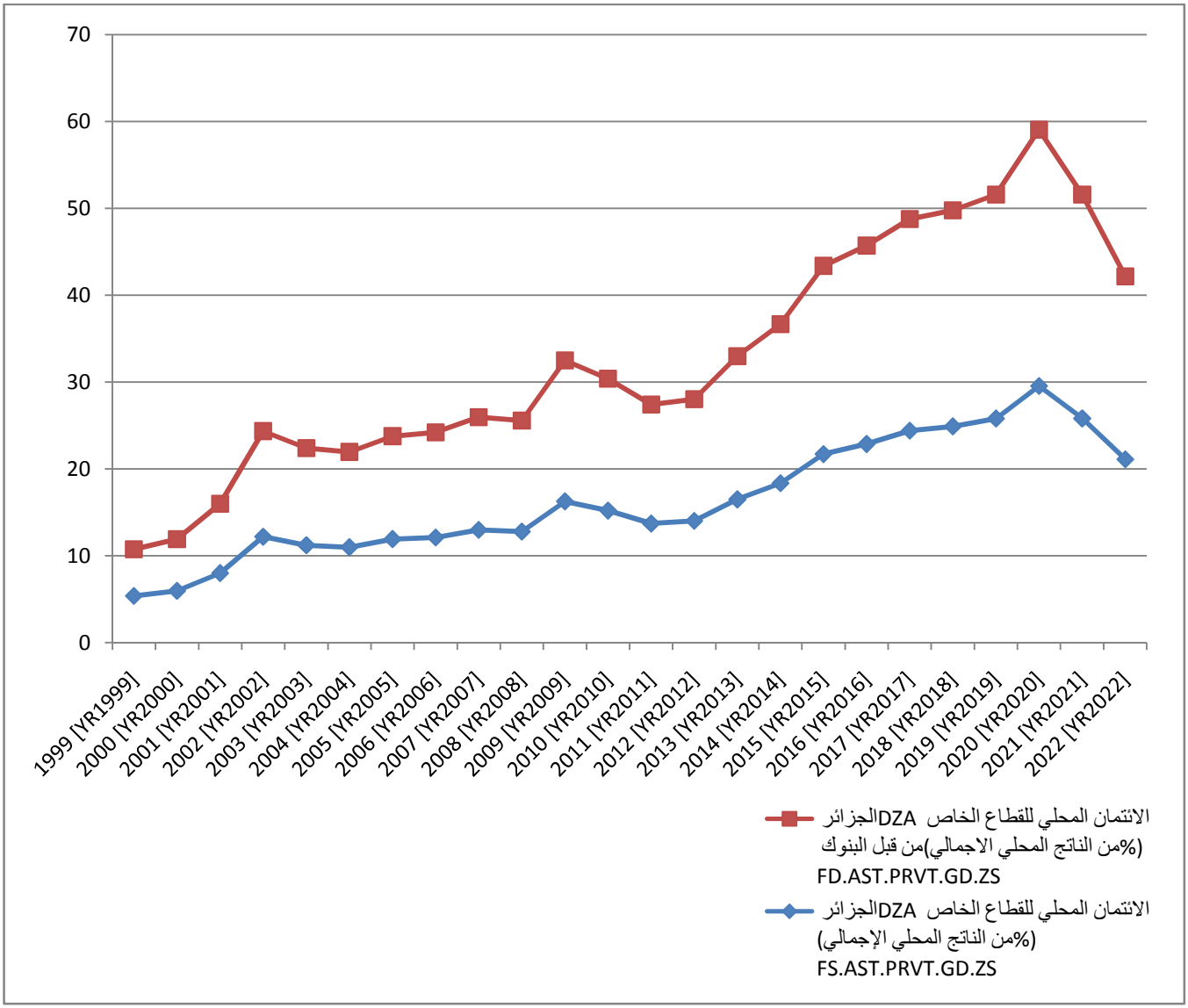

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02-03

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02_03 أن نسبة القروض المحلية للقطاع الخاص خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2022 سجلت قيم ضعيفة, بحيث سجلت أدنى نسبة سنة 1999 والمقدرة ب 5,39% وهو ما يدل على أن القروض الموجهة إلى القطاع الخاص لا تمثل إلا نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي, بحيث حقق المؤشر نمو ملحوظا بنسب متفاوتة وإن دل هذا فإنما يدل على هيمنة القطاع العام على المصارف في البلاد من خلال شبكاتها ووكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني, وهذا راجع إلى أن البنوك الخاصة لا تهتم بتمويل كافة القطاعات وإنما تركز على القطاعات المربحة ذات المردودية السريعة.

واصل مؤشر الائتمان المحلي للقطاع الخاص الارتفاع بنسب متفرقة طوال الفترة من 2000, لينخفض في سنتي 2021 و 2022 بالنسب التالية 25,81% و 21,10% بسبب انخفاض قيمة القروض والركود الاقتصادي خلال جائحة كورونا.

و نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي من قبل البنوك من الناتج المحلي الإجمالي متقاربة جدا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلى الإجمالي:

هو مؤشر يستخدم لقياس حجم سوق رأس المال السوقي للشركات المحلية المدرجة في البورصة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد. يعكس هذا المؤشر النسبة المئوية لإجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (والتي تعكس قيمة الشركات) إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال فترة زمنية محددة.

و الجدول والشكل التالي يوضح لنا التذبذب في كل من نسبة القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة من الناتج المحلي الإجمالي وقيمته بالدولار الأمريكي الحالي للفترة من 1999 إلى غاية 2018.

الجدول رقم02-04: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي والنسبة المئوية للفترة من 1999- 2018:

السنوات	القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة (%من الناتج المحلي الإجمالي)	القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة (بالدولار الأمريكي الحالي)
1999	0.57	276638442.57
2000	0.52	285296007.05
2001	0.35	189155431.28
2002	0.24	137851621.98
2003	0.21	142674569.77
2004	0.16	139092209.87
2005	0.14	141728184.42
2006	0.08	94296932.75
2007	0.072	96663319.86
2008	0.05	91314450.44

2009	0.07	90058008.36
2010	0.07	105412462.96
2011	0.10	196798215.66
2012	0.08	166815679.08
2013	0.08	176833871.51
2014	0.08	168288844.92
2015	0.09	144019727.03
2016	0.26	414179630.93
2017	0.21	353143988.79
2018	0.21	371418617.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البنك الدولي.

الشكل رقم02-03: القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية والدولار الأمريكي:

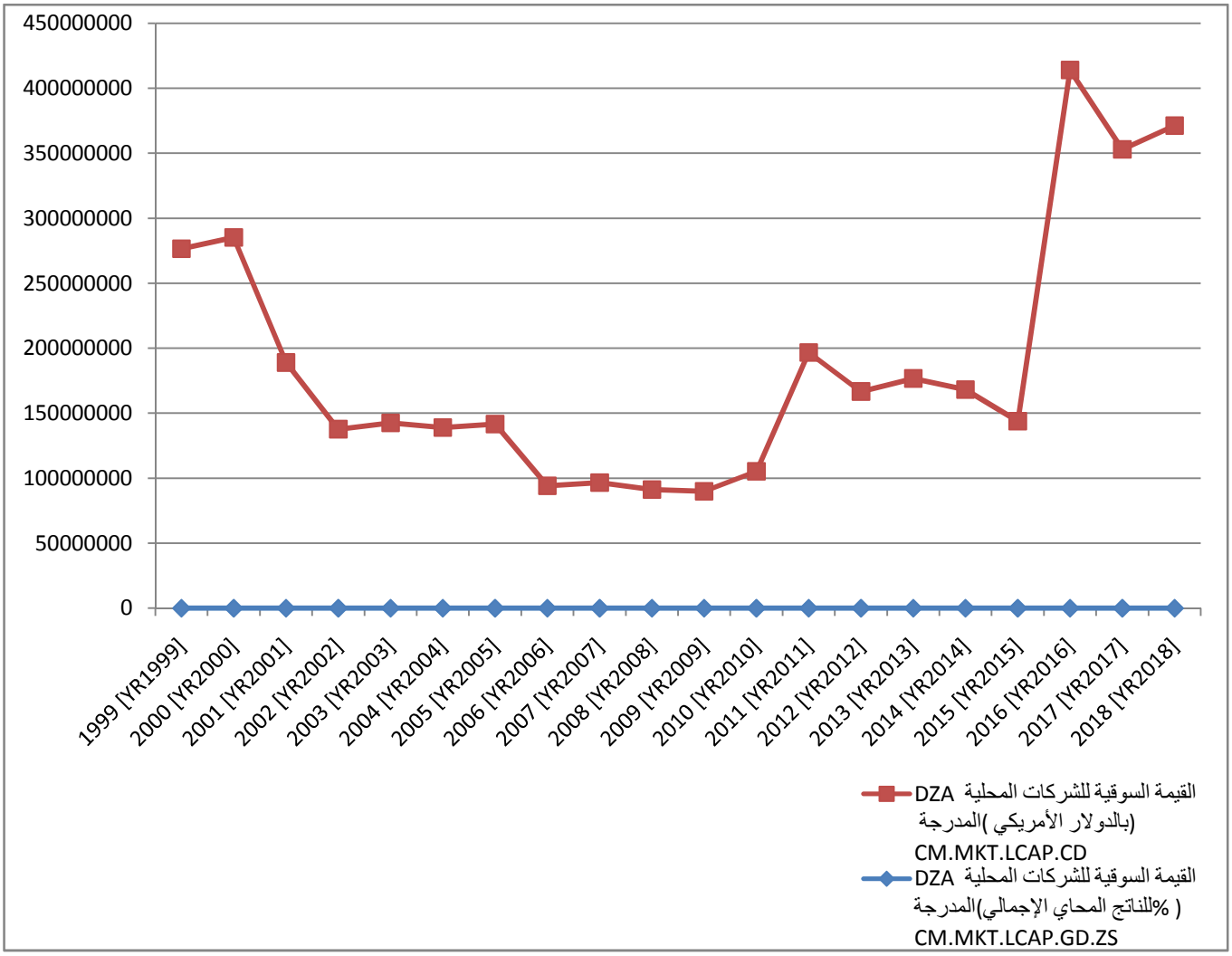

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04

شهد مؤشر القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذب في نسبه خلال الفترة من 1999_ 2018, بحيث قسمنا تطور هذا المؤشر من خلال الجدول والشكل أعلاه إلى فترات كالتالي:

[1999 _ 2000] شهدت نسبة القيمة السوقية نوعا ما من الثبات بنسب تتراوح كالتالي 0,57% و 0,52%.

[2001 _ 2015] نلاحظ من خلال هذه الفترة انخفاض في النسبة بحيث قدرت في سنة 2001 ب 0,35% وواصلت الانحدار ب 0,24%, ثم 0,21 %و 0,16% و0,14%, ثم 0,08%, و 0,072%, و0,05%, 0,07%, 0,07% , 0,10% و 0,08% و0,08%و 0,08 %و 0,09% لسنوات من 2002 إلى 2015

بالترتيب, حيث تعتبر هذه النسب ضئيلة وهذا راجع إلى تقلبات السوق وحجم الطلب والعرض على الأسهم بحيث يؤثر على قيمة ائتمان الشركات.

[2016_ 2018] شهد المؤشر ارتفاع عام 2016بنسبة 0,16% وعرف ركود عامي 2017 و2018بنسبة 0,21%.

المطلب الرابع: رأسمال البنوك إلى مجموع أصول البنوك:

مؤشر نسبة رأس المال إلى أصول البنوك هو مقياس يُستخدم لتحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر المالية وضمان استمرارية عملياته بشكل صحيح. يتم حساب هذا المؤشر عادة عن طريق قسمة رأس المال الخاص بالبنك (والذي يشمل الأموال التي يملكها البنك والتي لا تتطلب سدادها إذا تعرض البنك للخسارة) على إجمالي الأصول التي يمتلكها البنك (والتي تشمل الودائع والقروض والاستثمارات وأصول أخرى).

و هذا المؤشر يعطي فكرة عن مقدار رأس المال المتوفر لدى البنك بالنسبة لحجم أصوله، ويُستخدم كمقياس لتقييم قوة واستقرار البنك. كلما كانت نسبة رأس المال إلى أصول البنك أعلى، كان البنك أكثر استقراراً وقادراً على تحمل المخاطر المالية بشكل أفضل. يُستخدم هذا المؤشر من قبل السلطات النقدية والمراقبين الماليين لمراقبة ومراجعة أداء واستقرار البنوك، وله دور مهم في تعزيز النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن خلال ما تقدم سوف نتطرق إلى مؤشر نسبة رأس مال البنوك إلى أصوله للفترة من 2009_2020

وهذا من خلال الجدول والشكل الموضح في الأسفل

الجدول رقم02-05: نسبة رأسمال البنوك إلى أصوله في الجزائر من الفترة 2009 إلى غاية 2020:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة رأس مال البنوك إلى أصوله	7.71	8.23	7.91	8.30	8.27	7.94
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة رأس مال البنوك إلى أصوله	9.01	9.87	9.78	9.95	9.86	10.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدوليthe world bank

الشكل رقم02-04: نسبة رأس المال إلى أصول البنوك للفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سنة 2020

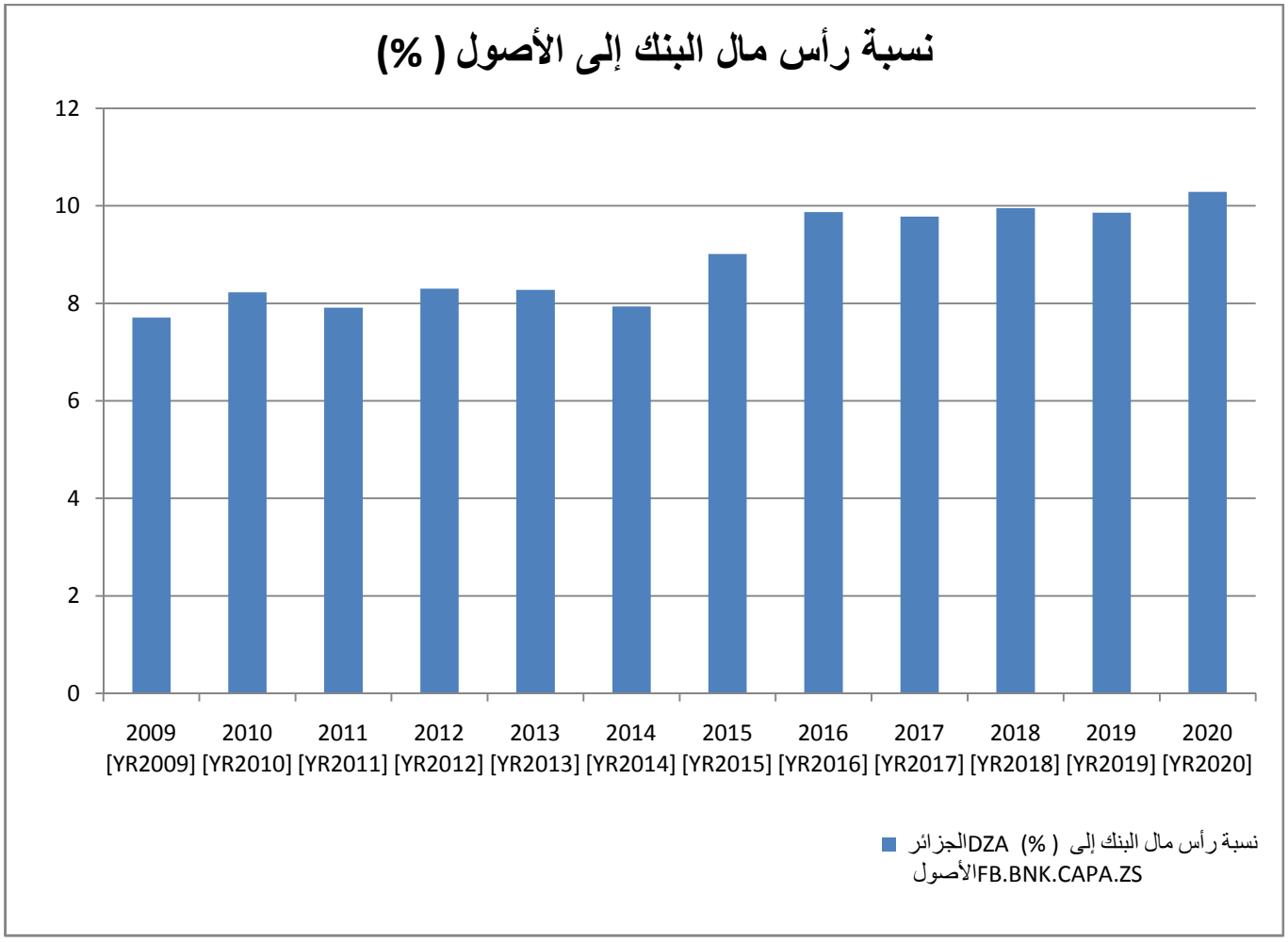

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-06

يتضح من الجدول رقم 02_ 05 أن نسبة رأسمال البنوك إلى أصوله حقق نسب سنوية متذبذبة وبنسب متفاوتة خلال مدة البحث من 2009_ 2020 إذ ارتفعت النسبة من 7,71% سنة 2009 إلى 8,23 %عام 2010 ومن ثم ارتفعت بقيمة 0,52 سنة 2010 وأصبحت النسبة 8,23%, لتنخفض سنة 2011 ب 0,41 لتصل إلى 7,91% خلال نفس العام , لتعود لارتفاع عام 2012 بنسبة 8,30% وتعود هذه الزيادة الضئيلة إلى زيادة عائد الأصول والزيادة في مداخيل الخدمات المصرفية, وواصلت النسبة الانخفاض إلى سنة 2014 لتشهد ارتفاع متزايد إلى غاية أعلى نسبة لها سنة 2020 والمقدرة ب 10,29%, وكانت النسب خلال هذه الفترة 2015_ 2019 بالترتيب كالتالي(9,01% و 9,87 %و9,78% ومن ثم 9,95%, و9,86%).

المطلب الخامس:القروض غير المؤدية:

يعبر هذا المؤشر عن حجم القروض التي لم يتم سدادها (أو التي تعاني من مشكلات في السداد) بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض للبنك. ارتفاع هذا المؤشر يُعد عادة علامة على زيادة المخاطر المالية التي يواجهها البنك نتيجة للقروض غير المؤدية، مما يؤثر سلبًا على قدرته على تحقيق الأرباح وتعزيز استقراره المالي.

و يعتبر مراقبة وتحليل هذا المؤشر جزءًا أساسيًا من إدارة الائتمان وتقييم المخاطر في النظام المصرفي، ويساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الصائبة لضمان استقرار واستدامة النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام, ومن هنا نتطرق لمؤشر القروض غير المؤدية للبنوك إلى إجمالي القروض للفترة من 2009_ 2020 من خلال الجدول والشكل بالأسفل

الجدول رقم02-06: نسبة القروض غير المؤدية لإجمالي القروض في الجزائر وهذا في الفترة من 2009_2022:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة القروض غير المؤدية للبنوك إلى إجمالي القروض	21.14	18.31	14.40	11.73	10.56	9.93
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
نسبة القروض غير المؤدية للبنوك إلى إجمالي القروض	9.77	12.09	12.96	12.70	14.76	16.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي

الشكل رقم02-05: نسبة القروض المصرفية المتعثرة إلى إجمالي القروض(%):

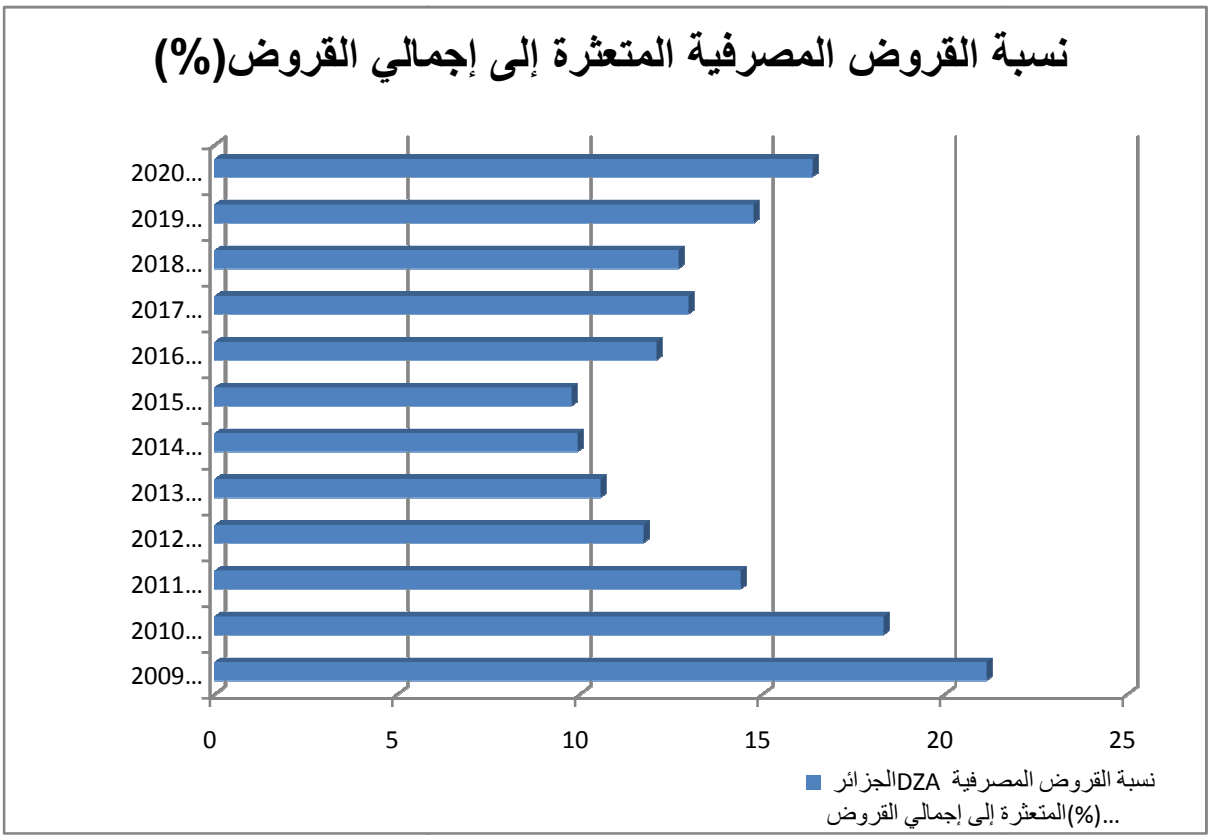

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يتضح لنا من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة القروض المتعثرة(أو غير المؤدية) للبنوك إلى إجمالي القروض عرفت تذبذب في نسبها خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2020, بحيث تم تقسيم هذه النسب خلال فترات زمنية كالتالي:

° الفترة الأولى من 2009 إلى غاية 2015: عرفت هذه الفترة انخفاض في نسبة القروض المتعثرة(أو غير المؤدية) للبنوك إلى إجمالي القروض, بحيث حقق المؤشر نسبة 21,14% نسبة 2009 وانخفضت النسبة 18,31% سنة 2010, وواصلت نسبة القروض المتعثرة الانخفاض عام 2011 ب 14,40% و10,56 %سنة 2013, 9,93% لعام 2014 و حققت سنة2015 أدنى نسبة خلال فترة الدراسة المقدرة ب 9,77%.

° الفترة الثانية من 2016إلى غاية 2020: شهدت هذه الفترة ارتفاع بنسب متفاوتة في نسبة القروض المتعثرة (أو غير المؤدية) للبنوك بالنسبة إلى إجمالي القروض بحيث حققت سنة 2016 نسبة تقدر ب 12,09%وارتفعت بنسبة قليلة والمقدرة ب12,70% في سنة 2017 وعرف العام الموالي انخفاض ب0,26% ليصبح 12,70% وارتفع عام 2019ليحقق نسبة المقدرة ب14,76%, كما حقق عام 2020 أعلى قيمة في فترة الدراسة المقدرة ب 16,36%.

المطلب السادس: معروض النقود:

يشير هذا المؤشر الذي يُستخدم لقياس القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل الاقتصاد، سواء كان ذلك إجمالياً للمستهلكين أو للشركات أو للحكومات أو للصادرات أو للإنفاق الداخلي, فتطرقنا في هذا المطلب لمؤشري نسبة النقود بمعناها الواسع من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية لنمو النقود بالمفهوم الواسع لها, من خلال الجدول والشكل الذي يوضح التذبذب في هذه النسب .

الجدول رقم 02_07: نمو النقود بمعناها الواسع:

السنوات	النقود بمعناها الواسع(%من الناتج المحلي الإجمالي)	نمو النقود بمعناها الواسع (النسبة المئوية)
1999	42.21	13.95
2000	37.83	14.13
2001	56.85	54.05
2002	62.72	18.05
2003	62.82	16.31
2004	59.27	10.45
2005	53.83	11.69
2006	57.28	19.64
2007	64.09	23.09
2008	62.99	16.04
2009	73.16	4.84
2010	69.05	13.55
2011	68.06	19.91
2012	67.95	10.94
2013	71.73	8.41
2014	79.31	14.42
2015	82.0007	0.3
2016	78.88	0.82
2017	79.33	8.38

11.1	81.58	**2018**
-0.76	80.54	**2019**
7.45	96.01	**2020**
13.18	90.94	**2021**
14.33	82.9	**2022**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم02-06: النقود بمفهومها الواسع في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية لنمو:

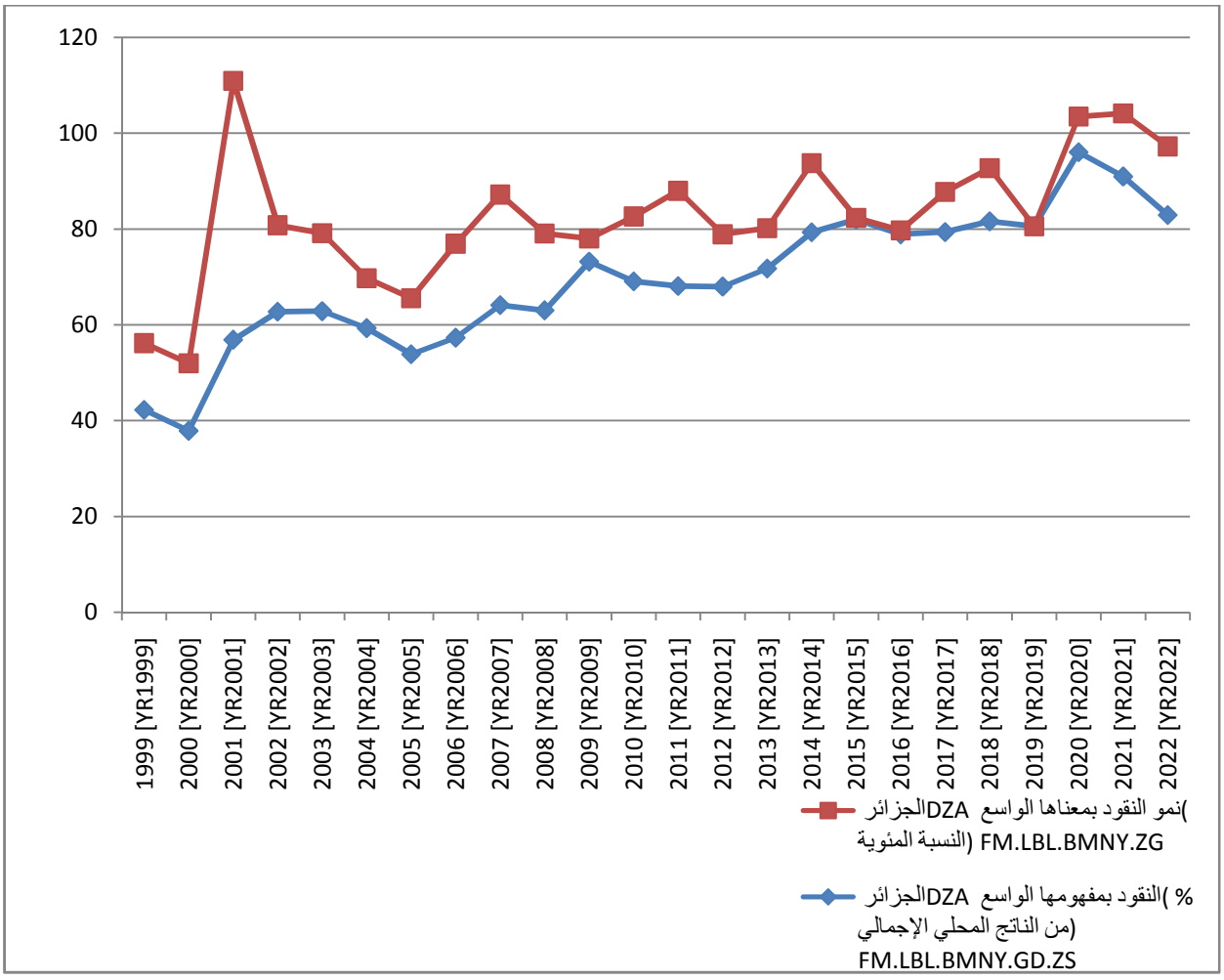

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب في مؤشر النقود بمفهومها الواسع (من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة من 1999 إلى 2022 بحيث قدرت النسبة سنة 1999 ب42,21% لتنخفض ب 4,38% لتصل النسبة إلى 37,83% عام 2000 ومن ثم شهد المؤشر خلال السنوات الثلاثة الموالية انخفاض ل(56,85% , و62,72%, 62,82%) لسنوات (2001, 2002, 2003) بالتوالي, وانخفضت النسبة عام 2004 ل

59,27% , و 53,83% لعام 2005 ليعود المؤشر لارتفاع من سنة 2006 إلى 2009 بمتوسط نمو قدر ب 64,38% , وعرفت الفترة من 2010 إلى 2012 انخفاض تدريجي بمتوسط قدره 68,35% أما الفترة من 2013 إلى 2022 عرفت تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في السنوات(2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019 ,2021,2020 2022) بالنسب التالية بالترتيب (71,73%, 79,31%, 82,007%, 78,88%, 79,33%, 81,58%, 80,54%, 96,01%, 90,94%, 82,9%).

وقدر المجمع النقدي سنة 2013 بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,41 منها 6,04 في السداسي الثاني ,هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10,94 مقابل 19,91 في 2011)

خاتمة

تعتبر العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي لاقت جدلا كبيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين, وبالرغم من أن العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية ناقشت هذه العلاقة إلا أنها لم تصل إلى إجماع حول طبيعها ولا يزال يشوبها العديد من الغموض.

فقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2022, حيث استدعى تحقيق هذا الهدف القيام بدراسة للأثر الذي يخلفه تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى:

_ إعطاء نظرة شاملة وملمة بمختلف جوانب النظام المصرفي بإبراز مفاهيمه, ومؤشرات تطوره.

_ التطرق إلى النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

_ التطرق إلى النظريات المفسرة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المصرفي.

_ تحليل مؤشرات النظام المصرفي وربطها بالناتج المحلي الإجمالي, والذي يعبر عن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2022.

فتم اختبار فرضية الدراسة على الشكل التالي:

توجد علاقة ايجابية بين مؤشرات النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر بحيث يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر, بالمساهمة في تمويل الاستثمارات و تعزيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في البلاد.

و على ضوء ما تم عرضه في الفصول السابقة يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج:

_ قلة الوعي المصرفي والمنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي.

_ شهدت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تحسنا بحيث يعكس هذا المؤشر مقدرة النظام المصرفي على جذب الودائع بمختلف أنواعها.

_ القروض الموجهة إلى القطاع الخاص لا تمثل إلا نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي, بحيث سجلت نسب ضعيفة.

_ شهد حجم الكتلة النقدية في الجزائر تذبذب نحو الارتفاع .

_ تذبذب في مؤشرات النمو الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي, ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لارتباطها بقطاع النفط.

_ تعكس مؤشرات النظام المصرفي في الجزائر خلال الفترة تطور كل من (نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي, والائتمان المحلي, رأسمال البنوك إلى مجموع أصوله).

_ تقلبات السوق وحجم الطلب والعرض يؤثران بشكل كبير على قيمة ائتمان الشركات.

_ زيادة عائد الأصول والزيادة في مداخيل الخدمات المصرفية يؤدي إلى ارتفاع في رأسمال البنوك الجزائرية .

_ من خلال دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتضح لنا أنها تتصف بالتذبذب لارتباطها بقطاع النفط.

قائمة المراجع

الكتب:

1. عبد الله خبابه, الاقتصاد المصرفي, دار الجامعة الجديدة للنشر,الأزاريطة–الإسكندرية 2023.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي, إدارة البنوك التجارية, دار غيداء للنشر والتوزيع, 2015 .
3. وليد العايب, لحلو بو خاري, اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية, مكتبة حسن العصرية, الطبعة الأولى, بيروت لبنان , 2013.
4. ابراهيم الكراسنة, البنوك الإسلامية: الإطار ألمفاهيمي والتحديات, صندوق النقد العربي أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة, رقم 24, 2013.
5. فؤاد شبل, التنمية الاقتصادية (أصولها وقواعدها),وكالة الصحافة العربية,2021,.
6. جلال خشيب, النمو الاقتصادي, شبكة الالوكة.
7. نرمين مجدي,مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي,صندوق النقد العربي,أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة,2021.
8. الطاهر لطرش, تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,11–2010.
9.

الأطروحات

1. عمر إيهاب نافع, دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية التجارة, 2020.
2. مؤيد عبد الكريم مخيف, دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2021.
3. محمد حقيقة, أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي(دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2014) , أطروحة دكتوراه, قسم العلوم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة مرباح–ورقلة,2018–2019.
4. بطاهر علي, إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر,2005–2006.
5. ابتسام حنصال, الحوكمة والنمو الاقتصادي– دراسة قياسية –, أطروحة دكتورة, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة سعيدة –الدكتور مولاي الطاهر.

6.ليندة بخوش, أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020), أطروحة دكتورة, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة باتنة 01- الحاج لخضر ,2021-2022.

7. عبد الصمد بن عبد الرحمن, التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية,أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية,التجارية وعلوم التسيير,جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-,2020-2021.

8.بن سعدة عبد الحليم, دراسة تحليلية,قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019),أطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2021-2022.

9.وهيبة شهات, النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019, أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية,العلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر3-الجزائر ,2021-2022.

10. ليندة بخوش, أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة1990_ 2020, أطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة باتنة الحاج لخضر, 2022.

11.عمر إيهاب نافع, دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية التجارة, 2020.

12. دعاء فيصل عجيل النصاري, دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق,رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2024.

المجلات:

1. هدى زمولي,عواطف مطرف, مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية , مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال,المجلد 04 العدد02 ,الجزائر ,ديسمبر 2021.

2. محمد سلمان شكير, سلمى جاسم خليف .آليات تطوير النظام المصرفي , مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية,المجلد29/العدد2021/12,العراق, ديسمبر 2021.

3. [1]عبير منصور عبد الحميد على, قياس أثر القطاع المصري على النمو الاقتصادي(دراسة قياسية باستخدام نموذجARDI) , مجلة البحوث المالية والتجارية, مجلد 25, العدد الأول, كلية التجارة جامعة جنوب الوادي, يناير 2024.

4. نسرين بطيوي , محمد علي دحمان , دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج ,مجلة الباحث, المجلد2, جامعة عين تموشنت الجزائر, ديسمبر 2022.

5. مخيف جاسم حمد الجبوري, مراد حاتم محمد, أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة(1990-2014),مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية,المجلد2,العدد42,جزء2, جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد العراق,2018.

6. زكرياء مسعودي,خليفة عزي,محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM -دراسة قياسية للفترة (1990-2017)-,مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات,المجلد04,العدد07, 31-12-2019.

7. عمار حمد خلف, قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق,قسم الاقتصاد,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد.

8. الطيب ياسين,النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية, مجلة الباحث, العدد 03 ,2003.

9. منال عفان, أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو, المجلد الثاني والعشرون, العدد الرابع, أكتوبر 2021.

10.فضيلة ملواح,علي مكيد,محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018,مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي,الجلد17,عدد خاص الجزائر,2020.

11.أزهار عبد الصبار, أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة 2000-2012, مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد الثالث, العدد الحادي عشر.

12.بن قانة إسماعيل, بوغزالة أحمد عبد الكريم, قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2014, مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية_ عدد 01 , 2015.

13.مصطفى حيمور, قياس تأثير القطاعات الاقتصادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(دراسة قياسية في الفترة 2000-2016),الملتقى الوطني الأول, مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات -واقع وتحديات-,30و31 أكتوبر 2018,المركز الجامعي تسيمسيلت

التقارير

1. التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر, سبتمبر 2023.

2. مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, الهيئة العامة للإحصاء general authority for statistics, يناير 2020.

3. التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر, لبنك الجزائر, ديسمبر 2020.
4. التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر, ديسمبر 2021.
5. التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي, لبنك الجزائر, سبتمبر 2023.

المراجع باللغة الأجنبية

1. ULRICH BINDSRIL, ALESSIO FOTIA, INTRODUCTION TO CENTRAL BANKING, SPRINGER, UNIVERSITAT BERLIN, .
2. Ishaq hacini, khadradahou, the evolution of the Algerian banking system ,management dynamics in the knowledge economy,vol6,march2018
3. Mohammed lakaci, banking sector reform and financial stability in Algeria, communication, governor of the bank of Algeria for the 38th meeting of the board of governors of arab central banks and monetary agencies, alger, september2014,